حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

السنة الثانية - العدد الثالث والعشرون- اكتوبر 2007م - شوال 1428هـ
الرياض - المملكة العربية السعودية

لم يحدث بعد

تعتزم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إصدار تقرير يشتمل على جميع المخاطبات التي قامت بها الجمعية على مدى السنوات الثلاث الماضية، متضمناً أيضاً جميع القضايا التي وردت إلى الجمعية.

آخر خبر

تمكنت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً من المساعدة في الإفراج عن أحد السجناء الذين اتهموا بجريمة مالية، وذلك بمحافظة الجبيل بعد صدور صك شرعي بإعسارة، حيث خاطبت الجمعية الجهات المعنية وطالبتها بالإفراج عن المتهم، وذلك بحسب الأنظمة المعمول بها في المملكة بعد مضي أكثر من عام على سجنه.

ص٢ نائب رئيس الجمعية يلتقي المتحدث باسم السفارة البريطانية

ص٣ الجمعية تخاطب التعليم العالي عن عدم قبول 200 طالب

ص٤ هيومان رايتس ووتش تدعو لفرض عقوبات على السودان

ص٨ لا يوجد ازدواجية بين الهيئة والجمعية

د.الحجار افتتح فرع الجمعية بمنطقة الجوف

د. الحجار أثناء إلقاء المحاضرة

الجوف - حقوق:

افتتح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد حجار فرع الجمعية بمنطقة الجوف يوم الثلاثاء 1428/8/22هـ الموافق 2007/9/4م،ولقد حضر حفل الافتتاح أعضاء المجلس التنفيذي بالجمعية ورؤساء اللجان ومشرفو الفروع، وذلك بعد صلاة العصر، كما ألقى الدكتور الحجار محاضرة عند الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم نفسه عن أهداف الجمعية ونشاطاتها بقاعة المحاضرات بدار الجوف للعلوم.

ويأتي افتتاح هذا الفرع تتويجاً لأعمال الجمعية التي تسعى إلى إيصال خدماتها لمعظم مناطق المملكة.ويعد هذا الفرع هو الرابع حيث يوجد حالياً ثلاثة فروع، هي: فرع الجمعية في منطقة مكة المكرمة، و فرع منطقة جازان، وفرع المنطقة الشرقية، إضافة إلى المقر الرئيسي بمدينة الرياض ومكتب في العاصمة المقدسة.

أعضاء الجمعية الذين حضروا الافتتاح

اكد على اهمية الشفافية في تعزيز المفاهيم والمصطلحات

خبير دولي : تطور حقوق الانسان بالمملكة يحتاج الى صحوة اعلامية

حقوق (جدة)

أكدت محاضرة (الإعلام وحقوق الإنسان) التي نظمتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للخبير الدولي المحامي محمود قنديل إن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية كبيرة في دعم ونشر وتعزيز حقوق الإنسان داخل المجتمعات عندما تضطلع هذه السوائل بالشفافية في نقل الواقع الحقوقي إلى صناع القرار، وتبرز الجهود التي تقدم في سبيل الرقي بهذه المبادئ والمفاهيم الحقوقية داعية الإعلاميون والإعلاميات إلى مراعاة المفاهيم والمصطلحات الحقوقية عند إعداد الخبر الصحفي لتوصيل رسالة إعلامية صادقة.

الخبير المحامي محمود قنديل الذي ألقى المحاضرة بمقر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة يوم الأربعاء 21 رمضان 1428هـ، أشار إلى أن الإعلام الحقوقي متخصص يخدم قضايا بعينها، فهو يتبنى القضايا والانتهاكات الحقوقية. وهو بهذا يهدف إلى الارتقاء بمستوى التوعية الثقافية الاجتماعية في مجال الحقوق وتعميق أهداف التوعية بها من أجل زرعها في سلوك عامة الناس، لاسيما في ظل توقيع هذه الدولة أو تلك على اتفاقيات حقوق الإنسان الأممية كاتفاقية مناهضة التعذيب والتمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

د. الشريف مع المحاضر

ولفت قنديل العضو في العديد من الجمعيات والمنظمات الحقوقية الدولية إلى أن أهمية الإعلام تكمن في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال نقل المعلومات وتفسير الحقائق، شرح المفاهيم الحقوقية، تجسير الفجوة بين الأنظمة الداخلية ومبادئ حقوق الإنسان وتعريف المواطن بدوره في التنمية وحقوقه وفق الأنظمة والقوانين، رفع الروح المعنوية للمظلومين، وحمل الدول على التوقيع على كافة المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان لما لذلك من مصلحة في التنمية وتعزيز المواطنة لدى الفرد، وقال قنديل العضو في العديد من المنظمات والجمعيات الحقوقية الدولية: إن حقوق الانسان هم دولي وليست هم وطني فقط.

ودعت محاضرة (الاعلام وحقوق الانسان) التي قدمها الدكتور حسين الشريف مشرف فرع االجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة، وحضرها نخبة من الإعلاميين والإعلاميات والقنوات التلفزيونية (التلفزيون السعودي، قناة عين، قناة إقرأ، إذاعة البرنامج الثاني) إلى احترام الإعلاميين والإعلاميات لحقوق الانسان الشخصية والاجتماعية، وعدم اظهار صورة المتهمين في قضايا أمنية وجناية معتبرة، في ذلك انتهاكا لحقوقه الشخصية، وكذلك التعرف على المصطلحات والمفاهيم الحقوقية ك(التوقيع على الاتفاقية، التصديق على الاتفاقية)، وكذلك معنى التحفظات على بنود الاتفاقيات لافتاً إلى أن هناك نوعين من التحفظات (تفسيري، واستبعادي) مؤملاً عدم تحميل الرسالة الإعلامية مفاهيم ومصطلحات غير حقوقية صادقة وقال المحاضر: إن على الإعلامي والاعلامية المهتمين بمجال حقوق الانسان البحث عن المعلومة من مصادرها الحقيقة والتواصل مع الجمعيات والمنظمات المهتمة بحقوق الانسان لنشر ومتابعة قضايا حقوق الإنسان مشيراً أن هناك نقص في الثقافة القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان لدى الإعلاميين بسبب قلة انخراطهم في الدورات التدريبية التي تؤهلهم للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان لأسباب تعود إلى النواحي الثقافية والاجتماعية والفردية، مما يؤثر ذلك على آلية العمل الصحفي.

ولنا كلمة

مستوى المعيشة وحقوق الإنسان

هل يكفي أن نقول إن الأسعار تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، وأن اقتصاد المملكة اقتصاد حر ولا ينبغي أن تتدخل الدولة. وأن الارتفاع الحاصل في الأسعار هو موجة اجتاحت جميع دول العالم، فإذا كان الأمر كذلك، فدعونا نسأل أصحاب هذه المقولة: وماذا يعمل المواطن الذي لا يتجاوز دخله الشهري ألفاً وخمسمائة ريال، ومن هذا الدخل يصرف على السكن والأكل والشرب والملبس والمواصلات والعلاج والكهرباء والماء ومستلزمات المدارس لأبنائه؟

ماذا يعمل وكيف يعيش بكرامة مستحقو الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية والمتقاعدون وغيرهم من الفئات التي ربما يشكلون أكثر من نصف المجتمع السعودي؟

إن الدول الأخرى التي لم تتدخل في السوق بشكل مباشر أو غير مباشر لديها شبكة أمان اجتماعي قوية جداً، ولديها أيضاً جمعيات مجتمع مدني قوية نشيطة وحرة، ولديها قوانين تحمي من يتعاملون في السوق ومن يتعاملون خارجه، فهل لدينا كل هذه الضمانات التي تبرر لنا عدم التدخل؟

الإجابة: لا؟ فشبكة الأمان الاجتماعي ضعيفة إذا ما قورنت بما هو موجود في تلك الدول، والأجهزة الرقابية تحتاج إلى دعم كي تمارس دورها بشكل فعال، والبيئة التجارية تحتاج إلى تفعيل التشريعات الموجودة. ونتيجة لذلك؛ فقد أدى هذا الوضع الضعيف للقطاع الثالث، ولعدم تدخل الدولة في إصلاح سلبيات الحرية الاقتصادية غير المنضبطة؛ إلى انخفاض المستوى المعيشي لمعظم المواطنين وأصبحوا غير قادرين على الحصول على الحد الأدنى من متطلبات المعيشة في الوقت الذي نرى أن من حق كل مواطن على الدولة أن توفر له جميع الاجتياجات التي تكفل له الحد الأدنى من المعيشة، فهي حقوق، فحقوق الإنسان الأساسية والتي بدون حصوله عليها لا يمكن أن يعيش بكرامة، فعدم توفر الحد الأدنى من متطلبات المعيشة يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، وقد كفل الإسلام هذا الحق في الأوقات التي لا توجد في خزينة الدولة الأموال الكافية لتلبية ذلك، فما بالكم في الأوقات التي تتمتع فيها الخزانة بفائض كبير من الأموال، فقد نص الحديث على أن في الأموال حق سوى الزكاة. إذاً فمن واجب الجمعية أن تدافع عن الذين لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من متطلبات العيش بكرامة بسبب ارتفاع الأسعار.

د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

استقبل المستشار الثاني بالسفارة الفرنسية

نائب رئيس الجمعية يلتقي المتحدث باسم السفارة البريطانيـــة

الرياض - حقوق:
التقى نائب رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني بمكتبه بالمقر الرئيسي للجمعية يوم الأحد 20/8/1428هـ الموافق 2/9/2007م بالسيد الكساندر ماكدونالد - فيتالي المسئول الإعلامي والسياسي والمتحدث باسم السفارة البريطانية بالرياض، وفي بداية اللقاء قدم الدكتور القحطاني للزائر شرحاً عن الجمعية، متطرقا في الوقت نفسه إلى التقرير الذي أصدرته الجمعية والمتضمن أحوال حقوق الإنسان بالمملكة. وعلى ذات السياق وصف نائب رئيس الجمعية التقرير بأنه وجد أصداء ايجابية على كافة الأصعدة، وهذا راجع للشفافية التي سادت جميع أجزاء التقرير، كما قدم الدكتور القحطاني شرحاً عن الآلية التي تتبعها الجمعية في متابعتها للقضايا ووسائل حلها، مشيراً إلى الكتيب الذي ستصدره الجمعية والمحتوي على كل ما كتب عن التقرير عبر الصحافة المحلية، كما تطرق الدكتور القحطاني إلى التقرير الذي ستصدره الجمعية والمتضمن أحوال المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو، كما أشاد خلال اللقاء بالعلاقة الوثيقة التي تربط الجمعية بالجمعيات والمنظمات الدولية الماثلة، ووصف نائب رئيس الجمعية التقارير التي أصدرتها المنظمات الأمريكية التي زارت المملكة مؤخراً بأنها غير حيادية وغير صادقة وغير بناءه ولا تدفع بالجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان إلى الأمام. وقد تطرق الجانبان إلى العديد من القضايا في مجال حقوق الإنسان.

وفي ختام الزيارة أشاد السيد ماكدونالد بالتقرير الذي أصدرته الجمعية والمتضمن أحوال حقوق الإنسان، مثمنا في الوقت نفسه ما تبذله الجمعية من جهود في مجال ترسيخ مفهوم حقوق الإنسان في المملكة.

كما استقبل الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية السيد ألان جيبرات المستشار الثاني بالسفارة الفرنسية، وقدم الدكتور القحطاني شرحاً عن أعمال الجمعية وما تقوم به في مجال حقوق الإنسان، وتبادل الطرفان الحديث عن مجمل القضايا ذات الطابع الإنساني.

وفي نهاية الزيارة قدم المستشار الثاني بالسفارة الفرنسية شكره لنائب رئيس الجمعية وكذلك المجهودات التي تبذلها الجمعية في سبيل حقوق الإنسان.

وفد من الجمعية يزور وكيـــل أمـــارة مـــنـــطـــقـــة الجـــوف

الجوف - حقوق:
قام وفد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية يرافقه كل من الدكتور أحمد بن يحيي البهكلي المشرف على فرع الجمعية، بمنطقة جازان، والدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد رئيس لجنة الثقافة والنشر بالجمعية، والدكتور عبد الجليل السيف المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، والدكتور إبراهيم بن حمد القعيد عضو المجلس التنفيذي، والدكتور صالح بن محمد الخثلان رئيس لجنة الرصد والمتابعة، والدكتور طارش الشمري عضو الجمعية المتعاون والمشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف، بالإضافة للأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية، بزيارة إلى وكيل أمارة منطقة الجوف المساعد للشؤون الأمنية يوم الثلاثاء 22/8/1428هـ الموافق 4/9/2007م, وفي مستهل الزيارة قدم نائب رئيس الجمعية لوكيل أمارة منطقة الجوف المساعد للشؤون الأمنية شرحاً عن الجمعية وما تقوم به من مجهودات في مجال حقوق الإنسان وما تحقق من إنجازات في هذا المجال.

هذا وقد أشاد وكيل الأمارة المساعد للشؤون الأمنية بالإنجازات التي ظلت تقدمها الجمعية في هذا المجال، مثمنا في الوقت نفسه المجهودات التي تبذلها الجمعية والرامية لترسيخ مفهوم حقوق الإنسان من خلال العديد من القنوات الإعلامية، متمنيا للجمعية المزيد من الإنجازات في هذا الإطار.

الجمعية تثمن جهود المملكة في سبيل استعادة المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو

الرياض - حقوق:
رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعودة دفعة جديدة من المعتقلين السعوديين في معتقل غوانتانامو، وثمنت الجهود التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين في سبيل استعادة هؤلاء المعتقلين من ذلك المعتقل المخالف لمبادئ حقوق الإنسان،وأشادت الجمعية بالبرنامج المعد من قبل وزارة الداخلية للتعامل مع المعتقلين العائدين؛ سواء فيما يتعلق بالنواحي الصحية أو الاجتماعية أو الإنسانية، وفق توجيهات سمو وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، وتجدد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مطالبتها للسلطات الأمريكية بالإسراع في إعادة بقية المعتقلين لبلادهم و إغلاق هذا المعتقل الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق و المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

معدلاتهم ما بين 90٪ إلى 99٪
الجمعية تخاطب التعليم العالي عن عدم قبول 200 طالب

الخبر- حقوق:
خاطبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزارة التعليم العالي حول عدم قبول 200 طالب وطالبة من خريجي الثانوية العامة ومن أصحاب المعدلات المرتفعة في الجامعات والكليات بمختلف مناطق المملكة.وقال عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان والمشرف على فرعها في المنطقة الشرقية د.عبد الجليل السيف إن الجمعية خاطبت وزارة التعليم العالي بشأن عدم قبول هؤلاء الخريجين الذين يمثلون ثروة للوطن لا يجب أن تهدر أو ان تهمل، لذلك قامت الجمعية بالاتصال بالمسئولين في وزارة التعليم العالي للنظر في قضيتهم.وقال في تصريحه: إن الجمعية تحققت من صحة أقوال المتقدمين من حيث الشهادة الثانوية، وإنهم من أصحاب معدلات تتراوح ما بين 90 إلى 99، وإنهم تقدموا إلى العديد من الجامعات والكليات، ومنها تخصصات

د. عبد الجليل السيف

مهمة؛ مثل: كلية الطب وكلية العلوم الطبية وكلية طب الأسنان والتمريض والهندسة وغيرها من التخصصات ذات الأهمية.وأضاف: إن المسؤولين في وزارة التعليم العالي كان لهم تفاعل مشكور مع قضية هؤلاء الخريجين، وأن الوزارة تنظر في كيفية إيجاد حلول وخيارات لهم كي لا تفوتهم السنة الدراسية.

مسؤول من السفارة اليونانية يزور الجمعية

الرياض - حقوق:
قام السيد/ جورج كيرياكوبولس السكرتير الأول بالسفارة اليونانية بالرياض بزيارة للمقر الرئيسي للجمعية يوم الأحد 1428/8/20هـ الموافق 2/ 2007/9م، استقبله الدكتور/ صالح بن محمد الخثلان رئيس لجنة الرصد والمتابعة، الذي قدم شرحاً عن فكرة إنشاء الجمعية وما تقوم به من مجهودات في مجال حقوق الإنسان، وقد الطرفان سبل التعاون بين الجمعية والجمعيات الحقوقية في اليونان و تطوير العلاقات بينهما.

د. الخثلان

اجتماع لجنة الشؤون المالية والاستثمار في الجمعية

جدة - حقوق:
بلغت أرباح استثمارات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان7٪، هذا ما كشفت عنه لجنة الشؤون المالية والاستثمار في الجمعية التي عقدت اجتماعها مساء أمس الأول في مقر فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة (جدة)، وأوضح عقب الاجتماع أن أعضاء اللجنة الذين حضروا الاجتماع، وهم: الدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة

د. الشريف

المكرمة وعبد الله أبو السمح، إضافة إلى أمين اللجنة خالد نحاس، تدارسوا مصروفات الجمعية خلال الـ 8 أشهر الماضية، حيث أكد الأعضاء التزام إدارة الجمعية بالميزانية التقديرية، كما أقروا تكاليف إنشاء برج للجمعية مكون من 25 دوراً على طريق الملك فهد يرحمه الله بالرياض بعدما تم توقيع عقد مع مكتب استشاري لعمل التصاميم الهندسية لهذا المشروع.

لجنة تنسيقية بين الجمعية الوطنية ووزارة التربية لنشر ثقافة حقوق الإنسان

جازان - حقوق:
كشف الدكتور احمد البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة جازان عن وجود لجنة تنسيقية بين الجمعية ووزارة التربية والتعليم تعد مطبوعات بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الطلاب والمعلمين داخل المؤسسات التربوية، إضافة إلى إقامة دورات لرجال الأمن ومديري الدوائر الحكومية لتعزيز ثقافة الحقوق.
الدكتور البهكلي أوضح خلال محاضرته في صالون الشاعر والأديب عبد الرحمن الموكلي أن المتأمل في القرآن الكريم والوقوف عند أمر الله عز وجل للملائكة أن تسجد لآدم عليه السلام يجد أن هناك تكريماً، وهذا يعد أول بذرة لحقوق الانسان.
إضافة إلى العديد من الآيات القرآنية التي تحمل مضامين سامية في حقوق الإنسان وحقوق الآخرين، كذلك في السنة النبوية، حيث حملت خطبة حجة الوداع مضامين كثيرة عن حقوق الإنسان.
وأضاف: إن كلمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الشهيرة «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» تعتبر مستنداً أساسيا ومرجعاً عند عدد من علماء الغرب كجاك روسو ومصدرا أساسيا لحفظ حقوق الانسان.
ولفت إلى أن المشكلة التي نواجهها في المجتمع هي عدم التطبيق.
وقال: إن المملكة تحفظت على عدد من البنود في مجال المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛ كبند حرية تغيير الدين وحرية الأديان، وقد انضم العرب مبكراً إلى هذه الاتفاقيات وصاغوا معاهدات ومواثيق عربية وإسلامية إلا أن المشكلة هي التخلف في الممارسة.
وتطرق المشرف على فرع الجمعية بمنطقة جازان للحديث عن الجمعية وهيئة حقوق الإنسان، مبيناً الفرق بينهما ومعدداً إنجازات الجمعية خلال الفترة الماضية، قائلاً:
إن دعم خادم الحرمين الشريفين للجمعية يعد مصدر فخر لنا كأعضاء، حيث أصدر حفظه الله تعميما لكافة الوزارات والإدارات والجهات الحكومية يدعو فيه إلى ضرورة تجاوبهم مع الجمعية، وهذا يعتبر نجاحا يحسب للجمعية وأكبر داعم لنشاطاتها.
واختتم د. البهكلي محاضرته بدعوة وسائل الإعلام إلى تكثيف التوعية وكشف الانتهاكات الحقوقية قائلاً:إن العمل الحالي ان يفهم الناس حقوقهم، ونتمنى أن يكون هناك تثقيف وطرح أعلامي مكثف لحقوق الإنسان لكي يفهم كل مواطن ومقيم حقوقه.

حروف

رمضان شهر الإنسانية

هَلّ علينا شهر رمضان، شهر الخير وفعل الخيرات، حيث يشهد هذا الشهر الكثير والكثير من أعمال الخير والتكافل والتعاطف فيما بين الناس بصورة ملحوظة غير بقية شهور العام. قد تكون حالة الجوع والعطش تعطيان مثل هذا الشعور بالتفكر بأحوال منهم بحاجة ماسة إلى المساعدة، أو يكون الوضع الروحاني في هذا الشهر وكثرة الأجر سبب خلف هذه الأفعال الخيرة. في الحقيقة، قد تستوقفك في هذا الشهر الفضيل الكثير من المواقف والدروس التي تثبت بأن الدين الإسلامي هو الحق من عند الله عز وجل وهو آخر الأديان السماوية التي أنزلت من عند الله عز وجل، وأكبر دليل على ما يتسبب فيه الشهر الفضيل من التكافل والتعاون على صنع الخير والتسابق عليها؛ هو انتشار خيام إفطار الصائم والتنافس في تنوع المأكولات والمشروبات التي تقدم للصائمين من أبناء الجاليات الموجودة في المملكة، وهذا دليل على أن شهر رمضان أكثر شهور العام إنسانية.
ولو نظرنا إلى أحوال العالم الغربي وما يعانيه الكثير من الأقليات من ضياع لحقوقها، علاوة على تشرد الكثير منهم و بالإضافة لكثير من أبناء تلك الدول لا تجد لهم ما يسد جوعهم أو عطشهم رغم إدراكهم بأن هذا يدخل في صلب عمل دولتهم التي يجب عليها إيجاد مأوى وتوفر الطعام والشراب لهؤلاء، ولكن دون جدوى، حيث يعيش بعضهم في ظروف قاسية وبعيدة كل البعد عن الإنسانية.
قد يكون من أهداف هذا الشهر الكريم هو شعورنا بما يشعر به المشرد أو الفقير أو المسكين حتى نعلم بما يعاني هو و من يعول.
شهر رمضان يظل أفضل الشهور التي تمر على الأمة الإسلامية والعربية، حيث تشاهد الكثير من مظاهر الاحتفال بهذا الشهر الكريم في العديد من الدول العربية والإسلامية، بعض أبناء تلك الدول يقومون بترديد الأهازيج الدينية الخاصة بهذا الشهر الكريم والبعض الآخر يقوم بإطعام المساكين وبعضهم ينشغل بالتجمع مع الأقارب و تذكر أفضال هذا الشهر وغيرها من العادات والتقاليد التي تتمتع بها الدول العربية والإسلامية.

غازي القحطاني

هيومان رايتس ووتش تدعو لفرض عقوبات على السودان

ـ سكان دارفور

بي بي سي– حقوق:
دعت منظمة هيومان رايتس ووتش لفرض عقوبات دولية ضد السودان فيما لو واصل ما أسمته هجماته «الاعتباطية» ضد المدنيين في إقليم دارفور المضطرب.
ففي تقرير من 76 صفحة، حثّت المنظمة المعنية بمراقبة حقوق الإنسان في العالم، ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، على النشر السريع لقوات حفظ السلام الدولية والأفريقية لمعالجة موجة العنف المتصاعدة في دارفور.
وقالت المنظمة إن العنان أُطلق أمام القوات الحكومية السودانية وعملائها والمتمردين لشن الهجمات على المدنيين وموظفي الإغاثة الإنسانية.
وقد رفض متحدث باسم الحكومة السودانية التقرير وما جاء فيه، على حد تعبيره، من مزاعم وادعاءات وقال إن الحديث عن شن هجمات حكومية ضد المدنيين هو «محض هراء».

استهداف المدنيين

وقالت هيومان رايتس ووتش: إنه حتى مع استعداد القوات الدولية وقوات الاتحاد الأفريقي للانتشار في دارفور في إطار أكبر قوة حفظ سلام في العالم حتى الآن، لا زال تحالف ميليشيا «الجنجويد» والمتمردين والمتمردين السابقين يستهدف المدنيين وموظفي الإغاثة في المنطقة.
وأضافت المنظمة: إن الوضع قد تبدّل من صراع مسلّح بين المتمردين والدولة إلى مجرد تدافع على السلطة والموارد في المنطقة.
وقال التقرير إن المدنيين الذين فرُّوا من منازلهم قد حوصروا الآن داخل المخيمات، وهم يجازفون بتعرضهم للهجمات ولحوادث الاغتصاب والنهب والضرب فيما لو غادروا تلك المخيمات.
انطلقت مؤخرا مسيرات حول العالم تحت شعار «لا تصرفوا أنظاركم عن دارفور الآن».
وأضاف: إن دخلاء قد سيطروا على أراضي النازحين، الأمر الذي سيمنع عودتهم إلى بيوتهم ويقوّض فرص إحلال سلام دائم في الإقليم.

حقوق إنسان

ودعا التقرير مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لفرض عقوبات هادفة ضد الحكومة السودانية والأحزاب الأخرى المنضوية في الصراع، وذلك في حال إخفاقهم في تلبية ما يُؤمل منهم لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في دارفور.
وقد جاء تقرير هيومان رايتس ووتش بعد أيام قليلة فقط من انطلاق مسيرات في أكثر من 30 بلداً حول العالم بمناسبة «يوم دارفور» بهدف الضغط على المجتمع الدولي لإحلال السلام في الإقليم.
وقد أدت هذه الاضطرابات إلى مقتل أكثر من 200 ألف شخص وتشريد أكثر من مليونين إلى خارج الإقليم.

زيادة كبيرة في أعداد النازحين في العراق

بي بي سي ـ حقوق:
نزح نحو مليوني عراقي من منازلهم إلى مناطق أخرى في العراق منذ الغزو الأمريكي للبلاد، حسب تقرير للهلال الأحمر العراقي.
ووصف التقرير حالة النزوح والتشرد بأنها «مأساة إنسانية غير مسبوقة».
فبنهاية شهر أغسطس/آب الماضي وصل عدد من غادروا مساكنهم بحثاً عن الأمان في مكان آخر، منذ عام 2003، أكثر من مليون وتسعمائة ألف نسمة.
ومعظم النازحين والمشردين من النساء والأطفال، إذ إن «أرباب الأسر إما هربوا خارج البلاد أو التحقوا بجماعات مسلحة» حسب تقرير المنظمة الإنسانية التي تعد من بين عدد قليل من المنظمات الباقية في العراق.
يشير التقرير إلى أن عدد النازحين ارتفع بنسبة 71 في المئة الشهر الماضي، ومعظم النزوح كان في العاصمة بغداد.
ويوجد في بغداد نحو مليون مشرد الآن، من بين سكانها الذين يتراوح عددهم ما بين أربعة وخمسة ملايين.
ولا يقدم التقرير تفسيرا لتلك الزيادة الكبيرة، لكنها تتزامن مع زيادة في العمليات الأمريكية لفرض الأمن في بغداد.
وفي تعداد آخر تقول وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن نحو مليون ونصف المليون عراقي نزحوا إلى سوريا والأردن، في أكبر عملية نزوح لخارج البلاد منذ نزوح الفلسطينيين عام 1948م.
ويقسم تقرير الهلال الأحمر النازحين إلى خمس فئات: من لجأوا إلى أقاربهم ومن يعيشون في مبان حكومية ومن بنوا ملاجئ على أرض غير مأهولة ومن لجأوا للعيش في المساجد.
ويشير التقرير إلى أن البحث عن مأوى لا يستند إلى التقسيمات الطائفية والعرقية، فكثير من الأسر السنية والشيعية تجد الملاذ في مناطق مختلطة.
من ناحية أخرى، يقول المسؤولون الأمريكيون إنهم سيستقبلون 1700 لاجئ عراقي بنهاية الشهر الجاري، وأنهم سيستقبلون ألف عراقي شهريا بدءا من منتصف أكتوبر/تشرين الأول.
وقال المسؤول في وزارة الأمن الوطني الأمريكية، بول روزنزفيغ: «سنقوم العام المقبل بتوطين 12 ألف عراقي من بين السبعين ألف الموجودين في العالم». وتبدأ السنة المالية الأمريكية مطلع الشهر المقبل.

إحدى الأسر العراقية النازحة

البرازيل تستقبل لاجئين فلسطينيين فروا من العراق

بي بي سي ـ حقوق:
تستقبل البرازيل مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا قد فروا من العراق إلى الأردن إثر الغزو الأمريكي عام 2003.
وتغادر يوم الخميس 20 سبتمبر أيلول المجموعة الأولى من بين نحو 100 لاجئ فلسطيني مخيم الرويشد، الواقع في الصحراء الأردنية، متجهين إلى ساو باولو في البرازيل.
وكان مخيم الرويشد، وهو واحد من عدة مخيمات أقيمت في الصحراء الأردنية، يأوي نحو ألف شخص فروا من العراق في أعقاب الغزو.
وكانت الأمم المتحدة قد حاولت على مدى ثلاث سنوات إغلاق المخيم، ولكن جهودها منيت بالكثير من الفشل لصعوبة وجود دول تقبل دخول اللاجئين.

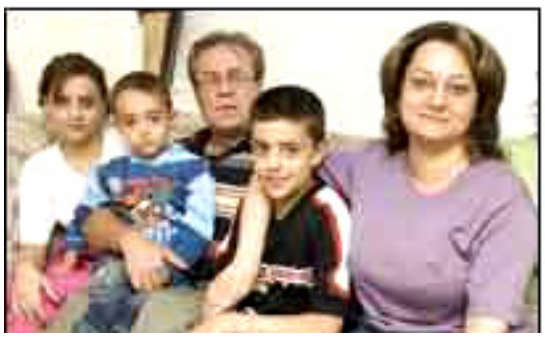

منظمة العفو الدولية: العالم يتجاهل أزمة اللاجئين العراقيين

بي بي سي - حقوق:
قالت منظمة العفو الدولية في تقرير لها إن المجتمع الدولي لم يعط اهتماما كافيا لأزمة اللاجئين العراقيين، تاركا سورية والأردن تتحملان أغلب أعباء المشكلة.
ويحمل التقرير عنوان «ملايين الفارين: أزمة اللاجئين العراقيين».

لاجئون عراقيون ينتظمون في طوابير امام مقر مفوضية اللاجئين بعمان

ووصفت المنظمة الدولية، التي تتخذ من لندن مقرا لها، الأعداد المتزايدة للاجئين العراقيين بأنها أسرع أزمات اللاجئين تصاعدا في العالم.
وحسب تقديرات المنظمة فإن هناك 2.4 مليون نازح عراقي، من بينهم 2.2 مليون فرد اضطروا للنزوح من مساكنهم إلى أماكن أخرى داخل العراق، أما الباقون فقد غادروا العراق إلى سورية والأردن في الأغلب.
ووصفت المنظمة الوضع بأنه أكبر حركة نزوح في الشرق الأوسط منذ إقامة إسرائيل عام 1948م.
الوضع الإنساني البائس للنازحين العراقيين، بمن فيهم النازحون داخل العراق، تجاهله العالم على نطاق واسع.
وقال مالكولم سمارت مدير برنامج شمال أفريقيا والشرق الأوسط في المنظمة «إن الوضع الإنساني البائس للنازحين العراقيين، بما فيهم النازحون داخل العراق، تجاهله العالم على نطاق واسع».

سورية والأردن

وحسب منظمة العفو الدولية فان عدد اللاجئين العراقيين يرتفع بنحو 2000 فرد يومياً.
وطالب سمارت المجتمع الدولي «بتحمل نصيبه العادل من المسؤولية عن حماية ومساعدة اللاجئين العرقيين».
يشار إلى أن 4.1 مليون لاجئ عراقي اتجهوا إلى سورية، بينما اتجه نحو نصف مليون إلى الأردن، في الوقت الذي لم تتلق فيه الدولتان مساعدات دولية مؤثرة، الأمر الذي دفعهما لفرض قيود على دخول العراقيين أراضيها.
ويقول سمارت «إن القيود التي فرضتها كل من سورية والأردن على منح تأشيرات للعراقيين تحرمهم من الحماية التي هم في حاجة إليها».
وحث سمارت البلدين على الإبقاء على حدودهما مفتوحة أمام من يفرون خوفا على حياتهم. إلا أنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة تقديم المساعدات المالية والفنية لهاتين الدولتين.
وحذرت المنظمة الدولية من قيام بعض الدول بما وصفته بـ «الخطوات السلبية» في التعامل مع أزمة اللاجئين العراقيين بإجبار اللاجئين العراقيين على مغادرة أراضيها، وقطع المساعدات عن طالبي اللجوء السياسي.

الو لايات المتحدة تبدأ بتوطين اللاجئين العراقيين

بي بي سي - حقوق:
قال مسئولون أمريكيون إن الولايات المتحدة تتوقع أن تقبل زهاء 1700 لاجئ عراقي بحلول نهاية الشهر الجاري، وأن توطن 1000 عراقي شهريا ابتداء من منتصف شهر أكتوبر القادم.

عدد من العراقيين ينتظرون دورهم

وقال مستشار وزارة الأمن الداخلي بول روزنشفايج إن الوكالات الأمريكية المختصة بشؤون اللاجئين قد فتحت مراكز لدراسة طلبات لجوء العراقيين في عدد من الدول المجاورة للعراق، وأن هذه المراكز تعمل الآن بطاقتها القصوى مما يسمح بإنجاز حوالي ألف معاملة شهريا.
وقال مستشار وزارة الأمن الداخلي إن الولايات المتحدة تخطط لتوطين 12 ألف عراقي في العام المالي المقبل (الذي يبدأ في الأول من شهر أكتوبر تشرين الأول) من مجموع يقدر بحوالي 70 ألف موزعين في أنحاء العالم.
يذكر أن الصراع الطائفي وأعمال العنف التي تفجرت عقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 قد أجبرت أكثر من 4 ملايين عراقي على النزوح عن مساكنهم، لجأ حوالي 2,2 مليون منهم إلى سورية والأردن.
وكانت العقبات البيروقراطية والأمنية الأمريكية التي عرقلت توطين اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة قد تعرضت لانتقادات من جانب بعض السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين.
إلا أن إجراءات التوطين قد «تسارعت بشكل دراماتيكي» في الأشهر الأخيرة، حسب قول تيري راش مسؤولة التوطين في مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.
وقالت راش إن عدد اللاجئين العراقيين الذين تم توطينهم فعلاً بلغ 1135، بعد ان كان نهاية شهر يوليو تموز الماضي 190 فقط.
وألقت راش باللائمة للتأخر في إنجاز معاملات قبول وتوطين اللاجئين العراقيين على الجهد الذي توجب بذله لإقامة نظام متين للتعامل مع طلبات اللجوء، وعلى رفض الحكومة السورية منح تأشيرات الدخول للمسئولين الأمريكيين الذين يجرون مقابلات لطالبي اللجوء في دمشق.
وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد أحالت طلبات حوالي 10 آلاف عراقي وأسرهم ممن يقيمون في الأردن وسوريا ومصر وتركيا ولبنان إلى الولايات المتحدة لغرض توطينهم.
ويقول روزنشفايج إن وزارة الأمن الداخلي قد قابلت بالفعل 4309 من أرباب الأسر الـ 10 آلاف، وتنوي الانتهاء من مقابلة 4500 بحلول نهاية الشهر الجاري.
وقد تم رفض طلبات 753 من الـ 4309 الذين قوبلوا لدواع أمنية، كأن يكون لهم ماض إجرامي، أو ان تكون الوثائق التي يحملونها مزورة وما شاكل ذلك.
يذكر ان العراقيين الذين عملوا مترجمين لدى القوات الأمريكية في العراق سيعاملون بشكل منفصل عن اللاجئين، حيث سيسمح لـ 500 منهم بموجب قرار للكونجرس صدر في العام الماضي بالتوطن في الولايات المتحدة كل سنة.

أحد مجهولي الهوية يتلقى العلاج

مظاهرات ضد «العنصرية المستمرة» في لويزيانا

بي بي سي - حقوق:
توجه الآلاف من ناشطي الحقوق الأمريكيين إلى مدينة جينا في ولاية لويزيانا الجنوبية للتظاهر ضد ما أسموه «العنصرية المستمرة» في الولاية.
وقد نظمت المسيرة تضامنا مع 6 شبان سود اتهموا بمحاولة القتل بعد اعتدائهم على أمريكي أبيض من فصلهم في المدرسة في ديسمبر كانون الأول.
وقد خفضت التهم ضد خمسة منهم منذئذ من الشروع في القتل إلى الاعتداء. وكان ذلك الاعتداء واحدا من سلسلة من الأحداث العنصرية في ثانوية جينا.
وبثت القنوات التلفزية الأمريكية صورا للمتظاهرين السود الذين أتوا بالقطارات والسيارات والحافلات للمشاركة في المسيرة السلمية في المدينة الصغيرة التي لا يتجاوز تعداد سكانها الثلاثمائة ألف.

لقطة للمتظاهرين

وكانت الدعوة إلى التظاهر قد نشرتها منظمات للحقوق المدنية في أمريكا بعدما وجهت التهم القاسية إلى الشباب الستة.
وكانت الهيئة القضائية قد أدانت مايكل بيل وعمره 17 عاما بتهمة الضرب والاعتداء، وحكم عليه بـ22 عاما سجنا، لكن محكمة استئناف ألغت الحكم الأسبوع الماضي وأمرت بمحاكمة الفتى بصفته قاصرا.

استشارات

الحق في الحضانة (1-3)

عرف الفقهاء الحضانة بأنها التزام بتربية الطفل والقيام بحفظه وإصلاح شأنه في المدة التي لا يستغني فيها عن النساء ، ممن لهن حق تربيته شرعا ، وبذا تدخل ضمن ولاية التربية والحفظ والرعاية ، و الطفل منذ ولادته يمر بعدة مراحل : المرحلة الأولى وهو الطفل الذي لم يبلغ سن التمييز، والمرحلة اللاحقة هي مرحلة التمييز حتى بلوغه سن الرشد ، إذن الطفل إما مميز وإما غير مميز وإما بالغ راشد، وأحكام الحضانة تختلف تبعا لهذه المراحل وباعتبار أن مسألة الحضانة تواجهنا كثيرا في حياتنا العملية، حيث إن كثيراً من الأسرة يجهلون أحكامها مما يجعلهم يقضون وقتا طويلا في ردهات المحاكم الشرعية للحصول على أحكام في مفرداتها، لذا رأيت أنه من المناسب تبيان المسألة بإيجاز وبلغة بسيطة، حيث إن مرحلة الحضانة تمر بعدة مراحل تبدأ من ولادة الطفل وحتى بلوغه سن التمييز، وفي هذا السن يقول الفقهاء إن الحضانة للنساء مطلقا، حيث إن الطفل في هذه المرحلة من العمر في حاجة إلى نوع من الرعاية لا يقدر عليها إلا النساء ، والأم مقدمة على غيرها من النساء في هذه المرحلة التي يحتاج فيها إلى عطفها وحنانها إلا إذا قام بها عارض من الأسباب التي تسقط حضانتها، أو تنازلت عن حضانتها للطفل بمحض إرادتها لمن يقوم بها من النساء، وحق الأم في حضانة الطفل في هذه السن واجب عليها إلا إذا وجد من يصلح له صح تنازلها عن هذا الواجب حيث إن الحضانة في هذه السن مدارها الصلاحية فتسقط حضانة الأصل عند فساده وتنتقل إلى من يليها من النساء ، ويدخل في فساد الأصل مرض الأم، أو عجزها ، أو زواجها ، أو عدم أمنها على الصغير لسوء منبت أو خلق، وعند سقوط حضانة الأم في هذه السن لأي سبب لا تنتقل حضانة الطفل إلى الأب وإنما للنساء من جهة الأم الأقرب فالأقرب، وهذا لا يمنع من اتفاق بين الحاضنة وولي الطفل على نقل المحضونة إليه، وسوف نتحدث في العدد القادم عن المرحلة الثانية التي يمر بها الطفل وهي ما يطلق عليها سن التمييز وحق الحضانة فيها.

نستقبل أسئلتكم على البريد الإلكتروني
k_ss11@yahoo.com
خالد بن عبد الرحمن الفاخري
المشرف على الشؤون الإدارية والمالية

في لقاء مع صحيفة الشرق الأوسط

الدكتور الحجار: طالبنا بربط منع المواطنين من السفر بالجهات القضائية

أكد الدكتور بندر بن محمد حجار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن التقرير الأول الذي أصدرته الجمعية كان له مردود فعل جيد على المستويين المحلي والدولي، وذكر الدكتور الحجار في معرض حديثه لصحيفة الشرق الأوسط بأن الجمعية كان لديها اقتراح في التقرير بإعادة النظر في نظام الهيئة واقتراحنا في ذلك على أساس أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاز حكومي.. جاء ذلك في لقاء معه نشرته صحيفة الشرق الأوسط، وفيما يلي مقتطفات من الحوار:

*** لننطلق في حوارنا من التقرير الأول الذي تم إصداره قبل مدة، هل من ردود فعل على هذا التقرير، إن كان على الصعيدين المحلي أو الدولي؟**

ـ بالنسبة على المستوى المحلي، كانت هناك ردود فعل إيجابية للغاية، فقد تم تناول التقرير عبر 26 مقالا نشرت في الصحف المحلية، وكل من كتب عنه وصفه بالموضوعية والحيادية والمنهجية العملية، باعتبار أنه تطرق لقضايا بشكل لم تتطرق له تقارير المنظمات الدولية التي كانت تكتب تقارير عن المملكة، كمنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، أو تلك التي تكتبها وزارة الخارجية الأميركية.

أما على المستوى الدولي، فقد زارني أكثر من سفير دولة أجنبية، وتطرقوا إلى موضوع التقرير، وكانوا معجبين جدا بصراحة وجرأة الجمعية في طرح هذه القضايا، والموضوعية التي عولجت بها. وكانوا خلال هذه اللقاءات يشكرون الحكومة السعودية وخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز شخصيا بإتاحة الفرصة للجمعية كي تعمل في جو من الحرية والارتياح الذي مكنها من إخراج تقرير بهذا الشكل. كما تلقيت اتصالات من بعض المنظمات الدولية، أشادوا فيه بالتقرير، وبدور المملكة، وإتاحة الفرصة للجمعية بأن تعمل بحرية واستقلالية وأن تصدر مثل هذا التقرير دون تدخل أي مسؤول في الدولة. كل هذا التفاعل الدولي، له عدد من الإيجابيات، باعتبار أنه سينعكس على مواقف المملكة الدولية كحكومة، وسينعكس أيضا على موقف المملكة كعضو في لجنة حقوق الإنسان في جنيف، وهذه العضوية تتطلب دورا من المملكة في تقييم أوضاع حقوق الإنسان في جميع دول العالم. أتصور أنه بعد صدور هذا التقرير، لن يجد وفد المملكة في هذه اللجنة أي إحراج لما كانوا يواجهونه في السابق، حيث إنه في الماضي، كان الوفد السعودي يلقى احتجاجا من أعضاء اللجنة بعدم وجود جمعيات حقوق الإنسان في المملكة، وغيرها.

*** تحدثتم عن إشادات وصلتكم من سفراء أجانب، ولكن على مستوى الأطراف ذات العلاقة بالتقرير، هل تلقيتم ردودا معينة منهم تجاه ما تناوله التقرير؟**

ـ الآن سنرسل التقرير إلى جميع الوزارات، وإلى جميع من له علاقة بالتقرير. علماً أن التقرير متاح للجميع على الموقع الالكتروني للجمعية. لكننا سنرسله خلال الأسبوعين القادمين إلى كل الوزارات.

*** هل أفهم من حديثك أنه لم يردكم أية تجاوب من الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتقرير؟**

ـ حتى الآن، لم يردنا أي خطاب أو أي مكالمة من أي وزارة أو مؤسسة حكومية، تشيد بالتقرير، أو تعترض على ما جاء فيه.

*** يبدو أن التقرير لم يحرك سوى هيئة الأمر بالمعروف وذلك بعد أن انتقد التقرير المادة 12 من نظامها، هل أقنعكم رد الهيئة على هذا الانتقاد؟**

ـ رد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رصدناه من خلال ما كتب في الصحافة المحلية، ونحن كان لدينا اقتراح في التقرير بإعادة النظر في نظام الهيئة واقتراحنا في ذلك على أساس ان هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاز حكومي، ونحن كجمعية لدينا عدة قنوات لإعادة النظر في الأنظمة.

أولا: السعودية من قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى الآن، أعادت النظر في أكثر من 40 نظاما، تم تعديلها في مجلس الشورى، فضلا عن صدور أنظمة جديدة لم تكن موجودة بالأصل، والسبب كان مطالب منظمة التجارة العالمية، بأنه لا بد من تعديل بعض الأنظمة إذا أرادت المملكة الانضمام إلى المنظمة العالمية. فقضية إعادة النظر بالأنظمة، شيء طبيعي تتطلبه عملية التطوير والتغيير، وهو مرتبط بموافقة الجهات العليا. نحن نقترح، فإذا رأت الجهات العليا أن الاقتراح مناسب تغير الأنظمة، وإذا رأت عكس ذلك فهو أمر عائد لها.

*** نظام الهيئة بشكله الحالي، هل يخدم المصلحة العامة بحسب اعتقادك؟**

ـ أنا لا أقولإأنه لا يخدم المصلحة العامة. أنا أعتقد أن عملية التطوير والتغيير في جميع مناحي الحياة، تتطلب إعادة النظر ليس فقط في نظام هيئة الأمر بالمعروف، بل في جميع الأنظمة، هذا أولاً.

ثانياً، الجمعية لديها دراسة منشورة، تطرح تساؤلا عن مدى انسجام الأنظمة في المملكة العربية السعودية مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة والتي لا تعارض الشريعة الإسلامية.

في هذه الدراسة، هناك إشارات إلى أين يوجد عدم الانسجام بين بعض الأنظمة بما فيها نظام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاتفاقيات الدولية الرئيسية التي وقعتها المملكة. فنحن حينما نطالب بتغيير الأنظمة أو تعديلها ننطلق من مبدأين. الأول: طبيعة التطوير والتغيير تتطلب مواكبة الأنظمة الدولية. ثانياً: نحن التزمنا بموجب اتفاقيات دولية على مبادئ معينة، فلا بد أن تنعكس هذه المبادئ على أنظمتنا. وهذا ما حدث في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وهذه الدراسة رفعت إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز، كما رفعت إلى مجلس الشورى، لأنها هي الجهة المعنية بتغيير الأنظمة، ومن هذا المنطلق نحن نتابع هذا الموضوع.

*** اسمح لي بسؤال، حول مدى خشيتكم في أن تفسر دعوتكم لتغيير نظام هيئة الأمر بالمعروف، بأنها محاولة للمساس بخصوصية المجتمع السعودي؟**

ـ أولا: المملكة لا توقع أي اتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية. وأي اتفاقية فيها نص يتعارض مع الشريعة، تتحفظ عليه المملكة ولا تلتزم بتطبيقه. وبالتالي فالجمعية مع هذا النهج، وعندما تطالب بالتغيير، فإنها تعني التغيير الذي يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية. أما أي تغيير لا يتطابق مع أحكام الشريعة، فإن الجمعية ترفضه. وحينما ندعو إلى تغيير الأنظمة كي تنسجم مع الاتفاقيات الدولية، فنحن نتحدث عن اتفاقيات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

*** كيف تقيم تجاوب الجهات الحكومية مع مخاطبات الجمعية؟**

ـ الوزارات والأجهزة الحكومية ليست واحدة في مسألة التجاوب. هناك تجاوب ممتاز، وهناك تجاوب بطئ، ولكن نسبة التجاوب بدأت تزداد مع الوقت، يبدو أن المسؤولين في هذه الأجهزة بدأوا بتفهم دور الجمعية جيداً. نحن خاطبنا جميع الجهات الحكومية: ديوان المظالم،

ووزارات (الداخلية، الخارجية، المالية، الشؤون الاجتماعية، التربية والتعليم، الصحة، العدل، العمل، الخدمة المدنية، الثقافة والإعلام)، فضلا عن مخاطبتنا: هيئة التحقيق والادعاء العام، الرقابة والتحقيق، هيئة الأمر بالمعروف، الشرط، اللجنة العليا لتسوية الخلافات العمالية، مؤسسة النقد، إمارات المناطق، بعض المستشفيات الحكومية والخاصة، إدارات الوافدين، الخطوط السعودية، وبعض المدارس. ونحن في صدد إصدار تقرير عن مخاطبات الجمعية على مدى السنوات الـ3 الماضية، مضمنا أيضا جميع القضايا التي وردت إلى الجمعية.

*** لوحظ أن التقرير الأخير للجمعية ساق جملة كبيرة من الانتقادات على الوضع الصحي، هل هناك رابط بين تلكؤ الصحة في التجاوب معكم، والانتقادات التي سقتموها على الوزارة؟**

ـ نحن حينما كتبنا التقرير، لا نأخذ في الاعتبار مسألة عدم تجاوب القطاعات مع مخاطباتنا. أنت تعلم أن قطاعي التعليم والصحة من أكثر القطاعات ارتباطا بحياة المواطن. لكن ما رصد عن قطاع الصحة والتعليم كان مصدرها الزيارات الميدانية، والشكاوى التي ترد من الناس، وما نرصده في وسائل الإعلام. فحينما نتحدث عن ضعف الخدمات المقدمة في المراكز الصحية الملحقة بالسجون مثلاً، فهذا الأمر لاحظناه حينما زرنا السجون. ومسألة كثرة حدوث الأخطاء الطبية في بعض المستشفيات من دون محاسبة دقيقة، وعدم الاهتمام بأقسام الطوارئ في بعض المستشفيات، فهذا كله موجود. فهذا القصور الموجود في قطاع الصحة لاحظته الجمعية.

*** هل تهتم الجمعية بمراقبة مدى تقدم خطط إنشاء المباني الخدمية أو المشروعات التي يعلن عنها هنا وهناك؟**

ـ سبق وأن قيل لنا ونحن في إحدى زياراتنا للسجون في جدة ومكة، أن هناك خطة لإنشاء مبان إضافية لتخفيف التكدس الموجود، وبعدها بفترة وجدنا ذلك صحيحا حينما عدنا إلى موقع السجن في مكة. ويكفي أن نتتبع ما هو موجود على أرض الواقع. فإذا كان هناك قصور فنحن نشير إليه.

*** تضمن تقريركم الأول، تفصيلات كثيرة حول الحق في التمتع بالجنسية السعودية؟**

ـ مسألة التجنيس هي مسألة سيادية. فلكل دولة الحق في أن تضع النظام الذي يخدم مصلحتها. وقد طرأ تعديل قريب على نظام الجنسية. ونحن ليس لدينا انتقاد على نظام الجنسية. نعم، وردتنا شكاوى في مثل هذا الموضوع. ولقد أثرنا بعضا منها والتي تتعلق بأفراد يعيشون في المملكة منذ فترة طويلة، ولم يحصلوا على الجنسية حتى الآن، وقد يكون لهم أقارب يحملون الجنسية، والبعض الآخر لم يحصل عليها بعد. ووردتنا شكاوى تتعلق بأفراد سحبت جنسياتهم بسبب عدم ثبوت انتمائهم القبلي مثلاً. وأخرى تتعلق بمن ولدوا في المملكة ولم يحصلوا على جنسية لأسباب تتعلق بالأب أو الأم، وهؤلاء يسمون الحلفاء ويحملون بطاقة 5 سنوات، ولم يمنحوا الجنسية بعد، بالرغم من وجود أمر سام صدر في عام 1422هـ، يقضي بأن من يحمل بطاقة الـ 5 سنوات وينتمي لإحدى القبائل ذات المنشأ السعودي يمنح هو وأسرته الجنسية السعودية، بموجب المادة 9 من نظام الجنسية.

في النهاية، هناك نظام، ومن حق الدولة أن تضع الشروط التي تراها لمنح الجنسية. وهذه الشكاوى التي وردتنا خاطبنا بها الأجهزة المعنية بوزارة الداخلية. بعضها وردنا فيها تجاوب، والبعض الآخر حتى الآن لم يصلنا تعليق عليها.

*** ماذا كان رد الجهات المعنية في الداخلية السعودية على بعض الحالات؟**

ـ الردود جاءت مختلفة، فقالت عن بعض الفئات إنها قيد الدراسة الآن، خصوصا الذين لهم فترة طويلة في البلاد، مثل الأفارقة والبرماويين الذين يعيشون في مكة.

*** بماذا تفسرون إحجام بعض الصحف المحلية عن نشر تقريركم؟**

ـ هناك عدد من الصحف المحلية تعاطت بطريقة جيدة مع التقرير، ونشرته على صدر صفحاتها الأولى. وصحيح أن هناك صحفا لم تنشر التقرير لأسباب أجهلها.

*** ولكن ما هو موقفكم تجاه الصحف التي تجاهلت التقرير؟**

ـ نحن نؤمن بأننا والإعلام شركاء. الإعلام له دوران أساسان بعلاقته بحقوق الإنسان. فهو وسيلة لنشر ثقافة حقوق الإنسان. وهو أداة لفضح انتهاكات حقوق الإنسان. ثم يأتي دور الكتاب والمثقفين، حينما ينشر الإعلام بعض الانتهاكات الحقوقية، فيوظف هذا الأمر، بحيث يكون وسيلة ضغط على الجهات الأخرى التي تنتهك هذه الحقوق. ولكن إذا كان هناك بعض الصحف امتنعت عن نشر أي تقرير، فهذا أمر عائد لهم. ماذا نعمل لهم، نحن نأسف لهذا الأمر فقط.

*** تحدثتم خلال تقريركم عن نيتكم لزيارة سجون المباحث العامة، إلى أين وصلت مساعيكم بهذا الخصوص؟**

ـ نحن كتبنا لوزارة الداخلية رغبتنا في زيارة سجون المباحث، ولم يأتنا رد حتى الآن. بالنسبة للسجون الأخرى فقد قمنا بزيارة قرابة 30 سجنا في البلاد، ورصدنا ما فيها من إيجابيات وسلبيات. ونحن ننتظر الرد بالسماح لنا في زيارة تلك السجون.

*** ما مدى تجاوب الجهات الأمنية في تطبيق نظام الإجراءات الجزائية؟**

ـ هناك تطور جيد بالنسبة لتطبيق نظام الإجراءات الجزائية. وقد شاركت الجمعية في دورات تدريبية لرجال الشرطة مع مديرية الأمن العام في مكة وجدة والرياض، للتعريف بحقوق الإنسان ونظام الإجراءات الجزائية. وربما كان عدم التجاوب في الماضي، نابع من عدم المعرفة التامة والإلمام الكامل بالأنظمة، خاصة هذا النظام.

*** أبرزتم بعض التجاوزات بخصوص منع مواطنين من السفر، وقلتم بأن هناك قوائم بأسماء ممنوعة من السفر، فهل لديكم أعداد معينة، وما هي الخطوات التي تعتزمون القيام بها في هذا الصدد؟**

ـ نحن طالبنا ربط المنع من السفر بالجهات القضائية، وليس الجهات التنفيذية، وأن تكون المدة محددة، وأن يكون لدى الشخص الممنوع من السفر حق التظلم لأي جهة أخرى إذا تجاوزت هذه المدة ولم يسمح له بالسفر، وتحديد الجهات التي لها الحق المنع من السفر. ولا أستطيع ذكر أرقام عن أعداد الممنوعين.

* هل ترون باشتراط وجود محرم للمرأة عند سفرها، تجاوز على الاتفاقيات التي وقعتها السعودية بصدد حرية التنقل أم لا؟ ـ قضية وجود المحرم في السفر، أمر شرعي، فنحن لا نستطيع الخوض في هذا الأمر، وأي اتفاقية دولية تتعارض مع أحكام الشرعية الإسلامية، المملكة غير ملزمة بتطبيقها. وإذا كان الشرع أمر بوجود محرم مع المرأة في سفرها، فنحن مع ذلك.

* غياب نظام مكتوب للعقوبات التعزيرية في البلاد، هل من الممكن أن يسبب ذلك ظلم ضمنيا في مسألة إيقاع العقوبات على المتهمين؟ ـ نحن والكثير من الجهات تطالب بعملية تقنين الأحكام التعزيرية. وضرورة أن يسترشد القاضي بها. ويكون هناك حد أدنى وأعلى للعقوبة. لأن ذلك سيعطي القاضي مساحة للتحرك فيها، ولكن كونها أن تكون مفتوحة هي أدعى لحصول نوع من الظلم ومثل هذه الأمور.

*** ما هو موقفكم من سرية بعض المحاكمات؟**

ـ نحن في هذا الأمر، نطالب بتطبيق الأنظمة، نظام الإجراءات الجزائية يقول إن المحاكمات علنية، إلا في حالات ثلاث. ولكن إذا كانت الحالات الثلاث غير حاضرة، فينبغي أن تكون المحاكمة علنية.

***تحدثتم عن إطالة مدة التقاضي أمام القضاء، وعدم تمكين المتهمين بتوكيل محامين للدفاع عنهم، برأيكم ما هو الواجب اتخاذه في هذا الصدد؟**

ـ إطالة النظر في القضايا راجع لأسباب كثيرة، من أبرزها: قلة عدد القضاة. ونحن تحدثنا في هذا الشأن مع رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل، ونرى ضرورة زيادة عدد القضاة، خصوصا أنه ستزيد عدد المحاكم المتخصصة في البلاد. ونحن طالبنا ضمن التوصيات ضرورة التعامل مع هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق برفض توكيل المحامين، فهذا أمر مخالف للأنظمة. وهي مناسبة لتوجيه دعوة لوزارة العدل لتكثيف الدورات التدريبية للقضاة في الأنظمة العدلية التي صدرت أخيرا، وإطلاعهم على الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة في هذا الشأن، فربما هذا الأمر يكون مفيداً.

*** في موضوع حق المواطن في المشاركة السياسية، إلى ماذا تدعون بالضبط؟**

ـ طبعا في المشاركة السياسية، نحن نلاحظ أن هناك قرارا في هذا الجانب. فلدينا الآن الحوار الوطني والانتخابات البلدية، وانتخابات الغرف التجارية وغيرها. فكل هذا تطور إيجابي في هذا الجانب. والمقصود: إتاحة الفرصة للمواطن بأن يكون له دور أكبر في إدارة مجتمعه وبلده. والوسيلة المثلى لذلك هي الانتخابات والحوار وغيرهما.

*** هل أنتم قلقون على مستقبل جمعيتكم؟**

ـ لا أبدا، نحن لسنا قلقين، السبب يعود لأن الملك عبد الله بن عبد العزيز وولي العهد، والحكومة ككل، ملتزمون بموضوع حقوق الإنسان، وهذا الالتزام يجعلنا متفائلين جدا. حتى أن السعودية ملتزمة بأن يكون لها دور حتى على المستوى الدولي في مجال حقوق الإنسان.

*** هل أفهم من حديثك أنك مطمئن لإمكانية دعم الحكومة للجمعية ماديا، في حال تعرضت لأي أزمة مالية؟**

ـ أنا لا أقصد الدعم المادي، بل أقصد الدعم المعنوي، بمعنى وجود بيئة مناسبة لأن تمارس الجمعية عملها بكل استقلالية وحيادية وموضوعية، وليس لدينا أي معوقات مادية.

*** هل لديكم أعداء في الساحة؟**

ـ لا ليس لنا أعداء. هدفنا هو أن كل ذي حق يأخذ حقه بالطرق النظامية والشرعية والقانونية، وأن يسود المجتمع العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. هذا هو الهدف، وهو هدف الجميع.

*** انتقدتم في تقريركم غياب السلامة بالنسبة للمعلمات اللواتي يتنقلن على الطرق البرية السريعة، ما العمل الذي تعتزمون القيام به حول هذا الأمر، وهل تعتقد بأن هناك خيارا آخر للمعلمات اللواتي يضطررن للتدريس في أماكن بعيدة؟**

ـ هذا الخيار يجب أن تدرسه وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة. فالمشكلة موجودة وقائمة. فالجهات المسؤولة عن هذا الموضوع يجب أن تبحث عن بدائل مختلفة، أما الاستمرار في مثل هذا الأمر ليس منطقياً.

في حواره مع نشرة (حقوق):

السديري: أنجزت الهيئة (1450) قضية و لا يوجد ازدواجية بيننا وجمعية حقوق الإنسان

حوار: محمد علي عوض الله

أكد معالي الأستاذ تركي السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان بأن الهيئة بصدد إشراك المرأة في أعمالها، وذلك من خلال افتتاح ثلاثة مكاتب نسوية في كل من الرياض وجدة والدمام وتضم ذوات الكفاءات العالية،كما أوضح معاليه في حديثه لنشرة (حقوق) بأن الهيئة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحملان رسالة واحدة؛ وهي: (تعزيز وحماية حقوق الإنسان) وبأن عمل الهيئة والجمعية لايوجد فيه ازدواجية ... وفيما يلي نص الحوار:

معالي الأستاذ السديري يتحدث للمحرر

*** كيف يقيم معاليكم مسيرة عام مضى على تأسيس هيئة حقوق الإنسان ؟**

ـ سيكون عمر الهيئة سنتان في 1428/8/8هـ تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بإنشائها، إلا إن عملها لم يبدأ في واقع الأمر إلا في 1426/10/6هـ عندما بدأت، مع نهاية عطلة شهر رمضان المبارك آنذاك تم استقبال أعداد محدودة من المراجعين، كما أن مجلسها لم يمارس مهامه سوى في 1428/1/1هـ .

وقد قامت الهيئة خلال تلك الفترة التي سبقت إنشاء مجلسها ببعض الأعمال والنشاطات في خدمة من تقدم لها من المراجعين ، ولا شك أن مستوى الإنتاجية كان ضعيفاً لأن الهيئة لم تشكل آنذاك من ناحية جهازها الإداري سوى نواة صغيرة لا يزيدون عن ثمانية أشخاص جلهم ممن سبق أن كان لهم خدمات سابقة في الدولة ومن ذوي الخبرات المتميزة لكون ذلك هو السبيل الوحيد لاختصار الوقت وتذليل الصعوبات البالغة التي واجهناها أثناء عملية التأسيس التي كان من المحتوم أن تكون أكبر بكثير لو بدأنا العمل بفريق عمل من الشباب أو من ذوي الخبرات المحدودة في أعمال وأنشطة الدولة.

ومن ضمن أهم إنجازات الهيئة في تلك المرحلة صدور التعميم السامي رقم(3507/م ب) وتاريخ 1427/5/3هـ إلى كافة أجهزة الدولة بالتجاوب مع مخاطبات الهيئة لها خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أسابيعكما صدر من المقام السامي موافقتان منذ فترة قريبة بناء على ما سبق أن رفعته الهيئة، وهما في غاية الأهمية لمسار الهيئة وأعمالها القادمة، ولنشاطات حقوق الإنسان في المملكة بوجه عام، إلا أن الوقت لم يحن بعد للتطرق لهما وأبعادهما في الوقت الحاضر ، إذ إن ما يتصل بهما من الناحية التطبيقية لا يزال قيد الدراسة ما بين الهيئة و مجلسها .

توجد مغالطات في التقرير السابع للو لايات المتحدة حول الاتجار بالبشر

*** لدى الهيئة خطط مستقبلية من اجل النهوض بالعمل في مجال حقوق الإنسان ... نود من معاليكم إلقاء الضوء على أبرز ملامح المرحلة المقبلة؟**

هناك الكثير من القضايا والبرامج المعروضة أمام مجلس الهيئة و من أهمها:

ـ تبني خطة إعلامية طموحة بالتعاون إن شاء الله مع الجمعية وأجهزة الدولة المعنية؛ كالتعليم والإعلام والشؤون الاجتماعية، تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وفق تعاليم الدين الحنيف، والمعاهدات الدولية التي انضمت لها حكومة خادم الحرمين الشريفين.

ـ ضعف مستوى الخدمات والبطالة وتدني مستوى المعيشة في بعض المناطق من البلاد، وضرورة إجراء الدراسات الميدانية بشأنها بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية.

ـ قضايا المرأة والطفولة والعنف الأسري بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الاجتماعية.

ـ قضايا الأيتام والتي عرض علينا حالات تعتبر نماذج مؤلمة، وذلك بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية؛ كوزارة الشؤون الاجتماعية التي تبذل الكثير في مضمار مسؤولياتها، وكذلك الجمعيات الخيرية وسواها .

ـ السعي بالتعاون مع أجهزة الدولة المعنية كلجنة التنظيم والإدارة، ووزارة الخدمة المدنية ، ومعهد الإدارة العامة ، ووزارة الداخلية لتحسين مستوى التعامل الإنساني مع المواطنين والسعي لتوفير كل ما يجنبهم عناء المراجعات في مكاتب الدولة ودوائرها المختلفة في المدن والأرياف.

وهناك مشاريع وبرامج أخرى عديدة، وسنبذل جهودنا في المجلس والهيئة لتحقيقها إن شاء الله.

*** في هذه الزاوية نود من معاليكم الوقوف على لجان الهيئة المفعلة حاليا والدور المنوط بكل لجنة في هذا الجانب؟**

كون مجلس الهيئة ست لجان تم توزيع الأعمال المتطلبة منه عليها، وهي:

ـ لجنة الشؤون الشرعية والقانونية.

ـ لجنة المنظمات والتعاون الدولي.

ـ لجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والأسرية.

ـ لجنة الحقوق المدنية والسياسية.

ـ لجنة الحقوق الثقافية والشؤون الإعلامية، النشر.

ـ لجنة إصلاح ذات البين.

وأعتقد بأن مسمى كل لجنة يوضح ما هو مناط بها.

*** من الملاحظ أنه لا وجود لدور المرأة في مسيرة الهيئة ... نود في هذا الجانب الوقوف على أبرز أسباب ذلك؟**

كمرحلة أولى وجدنا صعوبات عدة، منها إمكانية إشراك المرأة في عضوية المجلس، فالمقر مستأجر وصغير، والمرافق فيه غير مهيأة لذلك، إلا أننا في سبيل فتح ثلاثة مكاتب مستقلة في كل من (الرياض ـ جدة ـ الدمام) لتضم منسوبات للهيئة من ذوات الكفاءات العالية لتأدية الأعمال الميدانية المطلوبة منها في كل ما يخص المرأة و الأسرة والطفولة.

*** أنجزت الهيئة العديد من القضايا التي ترد إليها... في هذا السياق نود الوقوف كماً على نوعية هذه القضايا ونسبة المنجز منها حتى الآن، وهل من قضايا ترد إليكم من المقيمين؟**

تمكنا خلال فترة السنة وتسعة أشهر الماضية من استقبال أكثر من (6440) مراجع و مراجعة وقضية محددة ، أنجزنا منها أكثر من (1450)، والبقية إما لم تحقق نتائج تذكر أو أنها لا تزال تحت الإجراء مع الأجهزة المعنية؛ خاصة بعض القضايا بالغة التعقيد، كما أن هناك نسبة من القضايا، إما أنها لا علاقة لها بحقوق الإنسان، أو كان دور الهيئة محصوراً في الإرشاد أو النصح بما يعين صاحب أو صاحبة القضية في تحقيق مطلبه أو مطلبها لدى جهات حكومية أخرى.

*** هل تفرد الهيئة مساحة لقضايا المرأة ؟ وما هي الآلية التي تتعاملون بها مع قضاياها، علماً أنه لا وجود لدور المرأة العاملة في هذا الجانب لديكم؟**

ترد للهيئة قضايا تخص الأسرة والعنف الأسري وقضايا أخرى، أنما ليست بهذه الكثرة، إذ ربما أنها تجاوزت السبعين قضية، وقد أمكننا معالجة معظمها عن طريق الشؤون الاجتماعية أو لجنة إصلاح ذات البين بمجلس الهيئة، وتتشكل من بعض أعضاء مجلس الهيئة من المشايخ المعروفين.
أما بالنسبة لدور الهيئة مستقبلاً تجاه قضايا المرأة فقد تم الإشارة لها مسبقاً مؤملين أن تكون للمكاتب النسوية المرتبطة بالهيئة دور فعال في تفعيل قضايا المرأة في بلادنا.

*** القضايا التي ترد إلى الهيئة ضد أجهزة رسمية، أي حكومية، كيف تتعاملون معها مع العلم أنكم جهة حكومية ؟ وهل مثل هذه القضايا تعتبر إحدى معوقات العمل لديكم ؟**

على العكس لا توجد معوقات؛ بل هناك تعاون مثمر وبناء من الأجهزة الحكومية، وبالنسبة بالتعامل مع القضايا التي ترد للهيئة ضد أجهزة حكومية يتم مخاطبة الجهة المعنية للتأكد من ذلك، ومعالجة الموضوع وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، وكما قلت سابقاً هناك تعميم من المقام السامي لكافة أجهزة الدولة بالتجاوب مع مخاطبات الهيئة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع.

*** ألا تتفقون معي أن الهيئة وعلى الرغم من أنها تتمتع بشخصية اعتبارية ولها استقلاليتها إلا أن كونها جهة حكومية ترد إليها اعتماداتها المالية من ميزانية الدولة أن ذلك قد يتنافى واستقلاليتها المنشودة، كيف ترد معاليكم على ذلك ؟**

بالنسبة كون الهيئة حكومية فهذا شيء إيجابي، يعطيها مزيداً من الجدية في التعامل، وتتمتع باستقلالية مطلقة، وهي ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، مما يسهل كثيراً في أداء مهامها.

*** المتعمق في الأهداف والمرامي التي تنشدها الهيئة والجمعية الوطنية يلحظ أن هناك ازدواجية فيما بينكم ... ما هي مرئياتكم للخروج من هذه المترادفات ؟**

هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان تحملان رسالة واحدة هي (تعزيز وحماية حقوق الإنسان) ، ونشر الوعي الحقوقي في المجتمع ، ومهما اختلفت آلية العمل فهي تحمل المضمون نفسه ، وآليتنا نحن في الهيئة مستقاة من العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها المملكة، أما من ناحية الازدواجية في عمل الهيئة والجمعية فلا يوجد أي شيء من هذا القبيل ، ونحن والجمعية اتفقنا أثناء اجتماعنا بهم في مقر الهيئة على إنشاء لجنة مشتركة من الجهتين لتفعيل التعاون، وتلافي ما قد يحدث من تضارب أو ازدواجية مستقبلاً..

*** اللقاء الذي تم بينكم والجمعية الوطنية مؤخراً تمخض عن تشكيل لجنة مشتركة ... نود أن نقف على أبرز مهام هذه اللجنة , وهل هذه اللجنة تم تفعيلها وتباشر مهامها على أرض الواقع ؟**

هذه اللجنة تم تشكيلها بعد زيارة الزملاء رئيس الجمعية ونائبه والزملاء الأعضاء، حيث تم في الاجتماع مناقشة همومنا الحقوقية المشتركة، والذي أكد الحاجة إلى أهمية التنسيق المستمر من خلال لجنة مشتركة تلتقي بصفة دورية لمناقشة ما يهم المواطن والمقيم في مجال حقوق الإنسان، حيث إن ولي الأمر حينما وافق على إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأمر بتشكيل الهيئة ، كان يحرص على معالجة القضايا الحقوقية الإنسانية و بأسرع وقت، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والذي لن يكون إلا بالتعاون المشترك بين الهيئة والجمعية.

*** الو لايات المتحدة الأمريكية ما فتأت تهاجم المملكة بقضية ما يعرف با لاتجار بالبشر، وفق هذا المنظور ما هو ردكم على هذه التهمة وغيرها، علماً بأن أمريكا لها شواهد ساقتها وتسوقها في هذا الجانب ؟**

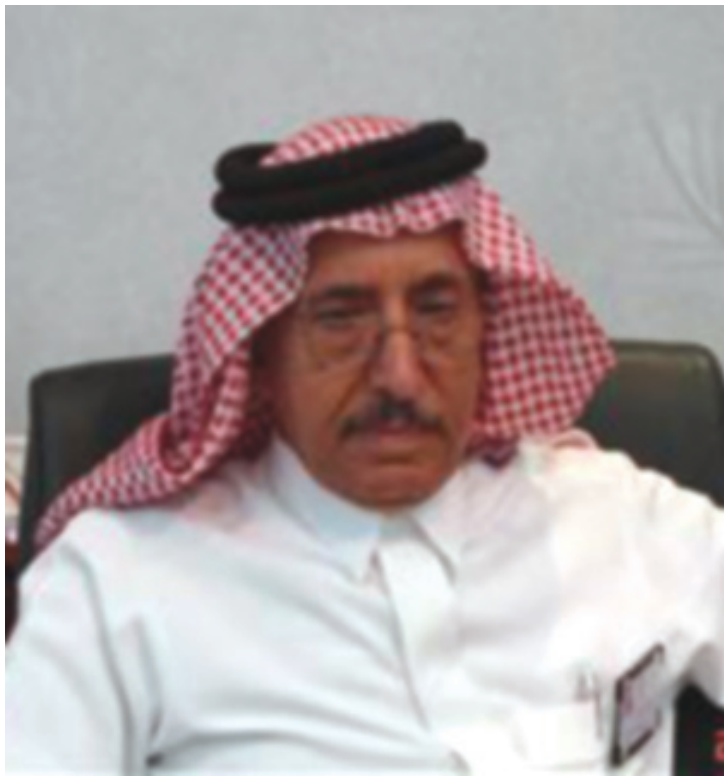

معالي الأستاذ تركي السديري

بالنسبة لقضية الاتجار بالبشر والاتهامات المساقة في هذا الجانب ضد المملكة من الولايات المتحدة في تقريرها السابع فهناك ثمة مغالطات في هذا الجانب دفعتنا للتأكد من الجهات المعنية، واتضح لنا طبقاً للواقع الراهن لدينا أنه اشتمل على أطروحات وآراء ومفاهيم ليست بالضرورة صحيحة، فالمملكة بتطبيقها للشريعة الإسلامية ملزمة بالحفاظ على كرامة الإنسان، وعلى تحقيق التعامل الإنساني الرفيع، وهي بالمقابل تحتم العقاب على كل من يخالف ذلك ، وقد أصدرت الهيئة بياناً مفصلاً ورداً على تلك المزاعم في حينه.

*** نظام الإجراءات الجزائية غير مطبق بالشكل الكافي عند بعض القضاة وأجهزة التحقيق والشرطة والمباحث والأجهزة الإدارية ذات العلاقة مما كان لذلك أثره السلبي على حماية حقوق الإنسان التي نص النظام عليها ... من هذا المنطلق ما هو دوركم لتفعيل نظام الإجراءات الجزائية على اعتباركم جهة معنية بهذا الأمر ؟**

موضوع الإجراءات الجزائية سبق إحالته من مجلس الهيئة إلى لجنة الشؤون الشرعية القانونية لدراسته وإبداء المرئيات والنتائج حيال ذلك، وعرضها على مجلس الهيئة لاتخاذ ما يراه بهذا الشأن، والموضوع محل اهتمام ومتابعة من قبل المعنيين بذلك.

*** العالم بأكمله ينادي بإطلاق معتقلي غوانتانامو وخاصة جمعيات ومنظمات وهيئات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية ... الهيئة وباعتبارها جزءاً أصيل في المنظومة الإنسانية بالمملكة، ما هي الخطوات التي اتخذتموها في هذا الجانب ؟**

لقد بذلت حكومة خادم الحرمين الشريفين الأجهزة المسؤولة في الدولة جهوداً ملحوظة في هذا الشأن، وأسفرت تلك الجهود عن إطلاق العديد من المعتقلين ، لا زالت الجهود مستمرة لإطلاق المتبقي منهم، ونحن في الهيئة نعرب عن سعادتنا لهذا الدوررر الكبير الذي بذلته حكومتنا الرشيدة من أجل عودة أبنائنا السجناء والذي كان له الأثر الكبير في نفوس الجميع، خصوصاً وأن الهيئة بذلت جهداً مكملاً لهذه الجهود، إذ قام بعض أعضاء مجلس الهيئة خلال فترات متفرقة بجهود مكثفة لمتابعة القضية، وتم الالتقاء مع الكثير من الحقوقيين والمهتمين في هذا المجال، كما نوقش مع وفد(هيومن رايتس ووتش) الذي زار الهيئة مع الوفود الأمريكية الأخرى، وقد شعرنا بتفهم للقضية، كما قامت الهيئة بزيارة العائدين منهم والاطمئنان على البرامج التي وضعت من أجل تأهيلهم مرة أخرى للانخراط في المجتمع بشكل طبيعي، ولهذا نسجل الشكر لوزارة الداخلية على الجهود الإنسانية التي قدمتها من أجل هؤلاء المعتقلين.

الأعضاء المؤسسون

المعلومات الشخصية:

- الاسم: صالح بن محمد الخثلان.
- تاريخ ومحل الميلاد: الرياض 1382هـ.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس علوم سياسية جامعة الملك سعود 1404هـ.
- ماجستير علوم سياسية جامعة كانساس (لورنس) الولايات المتحدة الأمريكية 1408هـ.
- دكتوراه علوم سياسية جامعة كانساس (لورنس) الولايات المتحدة الأمريكية 1413هـ.

الحياة العملية:

- معيد في قسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود 1404هـ - 1405هـ
- أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية جامعة الملك سعود 1413هـ - 1421هـ.
- أستاذ مشارك 1421هـ.

عضوية المجالس والجمعيات:

- عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (رئيس لجنة الرصد والمتابعة).
- أمين المجلس التنسيقي لمراقبة الانتخابات.
- عضو مجلس الإدارة (مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية).
- عضو اللجنة العلمية - مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
- عضو مؤسس المعهد العربي للدراسات الدولية (واشنطن).
- عضو جمعية دراسات آسيا الوسطى.
- عضو الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.
- عضو اللجنة العلمية لندوة مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي (مكتبة الملك عبد العزيز العامة 1420هـ).
- عضو اللجنة التحضيرية لندوة الإسلام وحوار الحضارات (مكتبة الملك عبد العزيز العامة 1424هـ).

المؤتمرات والندوات:

- مؤتمر الجمعية الأمريكية للدراسات السوفيتية (1992م - 1996م).
- جمعية دراسات الشرق الأوسط (1998م).
- ندوة الوطن العربي و كمنولث الدول المستقلة - الجامعة العربية القاهرة (1994م).
- ندوة آسيا الوسطى و الوطن العربي - جامعة القاهرة (1993م).
- ندوة العلاقات بين الوطن العربي والجمهوريات الإسلامية - المعهد الدبلوماسي - وزارة الخارجية الرياض (1995م).
- مؤتمر الاستشراف الدولي - (بودبست 1996م).
- ندوة أمن الخليج العربي - (الدوحة 1998م).
- ندوة تطوير العمل الدبلوماسي العربي - (الخرطوم 1998م).
- ندوة الأمن في غرب آسيا - (اسطنبول 1998م)، (قبرص 2000م).
- ندوة الديموقراطية والتجارة الحرة (قطر2002م).
- النشاط الثقافي المصاحب لزيارة سمو ولي العهد لروسيا (سبتمبر2003م).
- المشاركة في وفد المجتمع المدني المصاحب لزيارة سمو ولي العهد للهند(2006م).
- ندوة الديموقراطية والتنمية والتجارة الحرة الدوحة (2006م).
- المشاركة في عدد من ورش العمل وحلقات النقاش في المعهد الدبلوماسي - وزارة الخارجية السعودية.

المؤلفات والأبحاث:

- التحولات السياسية في آسيا الوسطى - مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة 1995م.
- البعد الثقافي في العلاقات بين الدول العربية ودول الكومنولث - مركز البحوث و الدراسات العربية - الجامعة العربية 1993م.
- الصراع على بحر قزوين - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية 2000م.
- المياه بين العرب وجيرانهم: سبب الصراع أم التعاون - جامعة الملك سعود 2000م.
- مصادر المعلومات الأمريكية عن الجمهوريات الإسلامية - مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت 2000م.
- العلاقات السعودية بدول وسط أوروبا - ندوة العلاقات السعودية - البولندية - الرياض 2002م.
- النظام السياسي الروسي أمام التحديات الديموقراطية - الرياض 2003م.
- بين السياسة و الأكاديميا : قضايا ورؤى (2006م).
- صورة المملكة في الولايات المتحدة: دور معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.
- منتدى جمعية الإعلام والاتصال السعودية الرياض 2004م.
- السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي ندوة الشورى والديموقراطية و الحكم الرشيد - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض 2006م.

تعنى هذه الزاوية بنشر السير الذاتية وأهم الإنجازات والجهود للأعضاء المؤسسين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

هيئات ومنظمات

الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون

تستند الديمقراطية على متطلبات أساسية لا تقوم ولا تتحقق إلا بوجودها، ولا تقوم إلا على أساسها، وخاصة الوعي والحرية، لذا فإن البحث عن الديمقراطية بعيداً عن الوعي والحرية إنما يبحث عن شيء لن يجده لأنه لم يوجد ولن يوجد.

لذلك تأسست الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون وهي جمعية غير ربحية تهدف إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية ونشر الوعي الديمقراطي بين أبناء شعبنا، والعمل على احترام سيادة القانون، وتطوير وتحسين التفكير الإبداعي لدى أفراد الشعب الفلسطيني وذلك من خلال البرامج المتنوعة التي تعتمد عليها الجمعية، والتي من خلالها تساهم في بناء مستقبل زاهر داخل المجتمع الفلسطيني.

فإن الديمقراطية هي نظام يقوم على الإيمان والعلم ويحتاج إلى القيم المنظمة، لذا يهون في سبيل ذلك الوقت والجهد والتضحيات. ويحاول كل من ينتمي إلى هذه الجمعية ترسيخ تلك المبادئ السامية التي اقتنع بها أفرادها وترسخت في أذهانهم.

لأننا شعب فلسطيني يعيش في واقع مؤلم وظروف صعبة والتي تتمثل ما بين الهجمة الشرسة من قبل الاحتلال! الإسرائيلي، والشعور بالعدوانية.

فقد نتج عن ذلك بين أبناء الشعب الفلسطيني شعور بالظلم والحرمان وفقدان الآمال وضياع الحقوق، لذلك كانت مهمتنا في هذه الجمعية صعبة وطريقنا شاقة.

كما تستعين الجمعية الوطنية للديمقراطية والقانون بكل المؤمنين بقضايا الحرية والديمقراطية، لأن تعزيز الديمقراطية لا يبأتي بالرغبة والتمني، فلا بد من إيجاد أرضية خصبة لمفاهيم وأسس ديمقراطية وذلك من خلال القيام بالعديد من الأنشطة والدورات ولقاءات جماهيرية وورش عمل لترسيخ تلك المفاهيم التي غابت عن كثير في مجتمعنا الفلسطيني.

أهداف الجمعية الوطنية:-

1-العمل على حماية حقوق المواطنين واحترام مبدأ حكم وسيادة القانون وكذلك رعاية وتعزيز مبادئ الديمقراطية، واستقلال القضاء في فلسطين.

2- العمل على توعية المواطن بحقوقه وواجباته والمسئوليات الملقاة على عاتقه من خلال الندوات والدورات وورش العمل

3- توثيق أهم الأحداث التي تتعلق بانتهاك سيادة القانون وحقوق الإنسان.

4- الدفاع عن حقوق الإنسان وفق القانون والتشريعات المعمول بها في أراضي السلطة الفلسطينية، ووفق المعايير والمواثيق الدولية.

5- دعم وتعزيز كل الجهود المبذولة من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

6- نشر الوعي والثقافة الديمقراطية بين أبناء شعبنا الفلسطيني.

7- العمل على تنمية وتطوير مكانة المرأة وتفعيل دورها في المجتمع الفلسطيني.

8- الدفاع عن حقوق الطفل الفلسطيني وتربيته تربية مدنية ديمقراطية منذ الصغر.

9- خلق علاقات تعاونية بين الجمعية وجمعيات ومراكز محلية وعربية وأجنبية فيما يتفق مع أهداف الجمعية الوطنية.

10- المشاركة الديمقراطية الفاعلة في المحافل الرسمية والشعبية والدولية.

تتكون الجمعية من عدة لجان ووحدات عمل لتحقيق أهدافها، وهي كالتالي:

لجنة العلاقات العامة :

لتقوية وتطوير العلاقات والتنسيق مع المؤسسات الأخرى..

اللجنة الإعلامية :

لتتبع التطورات اليومية وتقديمها للأعضاء وللمجتمع المحلي والدولي بطريقة ممتعة وغير تقليدية، بالإضافة إلى إصدار المجلات والنشرات والتقارير الخاصة بالجمعية.

وحدة التدريب والاتصال الجماهيري:

عقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتعلقة بحقوق المواطنين والقانون والتثقيف بها، والمشاركة في نشر الوعي القانوني، وتعريف المواطن بحقوقه ووسائل الدفاع عنها.

حيث إن حماية حقوق المواطن تبدأ بمعرفة المواطنين لحقوقهم، والعمل على حمايتها من أي انتهاك. تعتمد الوحدة في منهجها المتعلق بالتوعية والتثقيف على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وما يتعلق بهم من معايير ومواثيق دولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واتفاقيات جنيف واتفاقيات كل من حقوق الطفل وغيرها.

لجنة التنسيق:-

للتنسيق بين جميع اللجان، وذلك لتنفيذ نشاطات وأهداف الجمعية بأسلوب حضاري ومنظم.

التعذيب .. مواجهة ضرورية

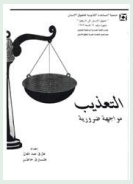

اسم الكتاب: التعذيب .. مواجهة ضرورية

عدد الصفحات: 59 صفحة من القطع المتوسط

جهة إصداره: جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

الموضوع : يأتي إصدار الكتيب بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب ، حيث يتناول الكتيب، أولاً : الأحكام الجنائية التي صدرت في قضايا تعذيب عدد من المواطنين. ثانيا: تقديم اقتراحين لوزارة العدل والنائب العام بشأن التعامل مع المواطنين، ويختتم الكتيب بملحقين يتضمنان صوراً لضحايا التعذيب الذين استقبلت الجمعية حالاتهم، والثاني: عرض لبرنامج تبنته منظمة العفو الدولية لمواجهة التعذيب.

الكتيب إعداد : الباحثين القانونيين طارق عبد العال ، طارق خاطر.

الاتفاقية الخاصة بالرق
وقعت في جنيف يوم 25 أيلول/ سبتمبر 1926
تاريخ بدء النفاذ: 9 آذار/ مارس 1927، وفقا لأحكام المادة 27

عدلت هذه الاتفاقية بالبرتوكول المحرر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في 7 كانون الأول/ديسمبر 1953. وبدأ نفاذ الاتفاقية المعدلة يوم 7 تموز/يوليه 1955، وهو اليوم الذي بدأ فيه نفاذ التعديلات الواردة في مرفق برتوكول 7 كانون الأول/ ديسمبر 1953، طبقا للمادة الثالثة من البروتوكول.

لما كان موقعو الصك العام لمؤتمر بروكسل المعقود في 1889–1890 قد أعلنوا أنهم جميعا موطدو العزم على وضع خاتمة للاتجار بالأرقاء الأفريقيين، ولما كان موقعو اتفاقية »سان جرمان – إن – لاي« عام 1919، التي وضعوها تنقيحا للصك العام الموقع في برلين عام 1885 والصك العام والإعلان الصادرين في بروكسل عام 1890، قد أكدوا عزمهم على ضمان القضاء الكامل على الرق بجميع صورة وعلى الاتجار بالرقيق في البر وفي البحر، وعلى ضوء تقرير لجنة الرق المؤقتة التي عينها مجلس عصبة الأمم المتحدة في 12 حزيران/يونيه 1924م، ورغبة في استكمال وتوسيع الصنيع الذي تم تحقيقه بفضل صك بروكسل وفي العثور على وسيلة للتنفيذ العملي في مختلف أنحاء العالم للرغبات التي أعلن عنها موقعو اتفاقية «سان جرمان – إن – لاي» بصدد تجارة الرقيق والاسترقاق، واعترافا بأن من الضروري أن يتفق، طلبا لهذه الغاية، على ترتيبات أكثر تفصيلا من تلك التي اشتملت عليها تلك الاتفاقية، ونظرا، بالإضافة إلى ذلك، إلى ضرورة منع تحول عمل السخرة إلى ظروف تماثل ظروف الرق، قررت «الدول الموقعة أدناه» عقد اتفاقية وعينت ممثلين مطلقي الصلاحية لها لهذا الغرض (الأسماء محذوفة) ...

اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة 1

من المتفق عليه أن يستخدم في هذه الاتفاقية التعريفان التاليان:

«1» «الرق» هو حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية، كلها أو بعضها،

«2» «تجارة الرقيق» تشمل جميع الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو احتيازه أو التخلي عنه للغير على قصد تحويله إلى رقيق، وجميع الأفعال التي ينطوي عليها احتياز رقيق ما بغية بيعه أو مبادلته وجميع أفعال التخلي، بيعا أو مبادلة عن رقيق تم احتيازه على قصد بيعه أو مبادلته، وكذلك، عموما، أي اتجار بالأرقاء أو نقل لهم.

المادة 2

يتعهد الأطراف الساميون المتعاقدون، كل منهم في ما يخص الأقاليم الموضوعة تحت سيادته أو ولايته أو حمايته أو سلطانه أو وصايته، وبقدر كونه لم يتخذ بعد التدابير الضرورية لذلك:

(أ) بمنع الاتجار بالرقيق والمعاقبة عليه.

(ب) بالعمل، تدريجيا وبالسرعة المكنة، على القضاء كليا على الرق بجميع صوره.

المادة 3

يتعهد كل من الأطراف الساميين المتعاقدين باتخاذ جميع التدابير المناسبة من أجل منع وقمع شحن الأرقاء وإنزالهم ونقلهم في مياهه الإقليمية وعلى جميع السفن التي ترفع علمه.

ويتعهد الأطراف الساميون المتعاقدون بأن يتفاوضوا في أسرع وقت ممكن على اتفاقية عامة بشأن تجارة الرقيق تمنحهم من الحقوق وتفرض عليهم من الواجبات ما يماثل بطبيعة تلك التي نصت عليها اتفاقية 17 حزيران/يونيه 1925 المتعلقة بالتجارة الدولية بالأسلحة (المواد 12 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 والفقرات 3 و 4 و 5 من الفرع الثاني من المرفق الثاني) بعد تكييفها على النحو اللازم، علما بأن من المتفاهم عليه أن هذه الاتفاقية العامة لن تجعل سفن أي من الأطراف الساميين المتعاقدين (حتى الصغيرة الحمولة منها) في وضع يختلف عن وضع سفن الأطراف الساميين المتعاقدين الآخرين.

ومن المتفاهم عليه أيضا أن الأطراف الساميون المتعاقدون يظلون، قبل بدء نفاذ الاتفاقية العامة المذكورة أو بعده، مطلقي الحرية في أن يعقدوا من الاتفاقات الخاصة فيما بينهم، رهنا بعدم الخروج على المبادئ المنصوص عليها في الفقرة السابقة، ما قد يبدو لهم أن من شأنه، بسبب حالتهم الخاصة، تيسير الوصول بأسرع وقت ممكن إلى القضاء النهائي على تجارة الرقيق.

المادة 4

يتبادل الأطراف الساميون المتعاقدون كل مساعدة ممكنة للوصول إلى هدف القضاء على الرق وتجارة الرقيق.

المادة 5

يعترف الأطراف الساميون المتعاقدون بأن اللجوء إلى العمل القسري أو عمل السخرة يمكن أن يفضي إلى نتائج خطيرة، ويتعهدون، كل منهم في ما يخص الأقاليم الموضوعة تحت سيادته أو ولايته أو حمايته أو سلطانه أو وصايته، باتخاذ جميع التدابير الضرورية للحؤول دون تحول العمل القسري أو عمل السخرة إلى ظروف تماثل ظروف الرق.

وقد اتفق على ما يلي:

1. رهنا بالأحكام الانتقالية المنصوص عليها في الفقرة (2) أدناه، لا يجوز فرض العمل القسري أو عمل السخرة إلا من أجل أغراض عامة.

2. في الأقاليم التي لا يزال العمل القسري أو عمل السخرة باقيا فيها لغير الأغراض العامة، يعمل الأطراف الساميون المتعاقدون على وضع حد لهذه الممارسة تدريجيا وبالسرعة الممكنة، وبعدم اللجوء إلى نظام السخرة أو العمل القسري، ما ظل قائما، إلا على أساس استثنائي في جميع الأحوال، ودائما لقاء أجر مناسب ودون إجبار العمال على الرحيل عن مكان إقامتهم المعتاد.

3. تظل سلطات الإقليم المعني المركزية المختصة، في جميع الأحوال، هي المسؤولة عن اللجوء إلى العمل القسري أو عمل السخرة.

المادة 6

يتعهد أولئك الأطراف الساميون المتعاقدون الذين لا يزال تشريعهم حتى الآن غير واف بأغراض إنزال العقاب بمخالفي القوانين والأنظمة المسنونة من أجل إنفاذ مقاصد هذه الاتفاقية باتخاذ التدابير اللازمة للتمكين من فرض عقوبات شديدة على تلك المخالفات.

المادة 7

يتعهد الأطراف الساميون المتعاقدون بأن يتبادلوا نصوص أية قوانين أو أنظمة يسنونها من أجل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، وبأن يرسلوا النصوص المذكورة إلى الأمين العام لعصبة الأمم.

المادة 8

يتفق الأطراف الساميون المتعاقدون على أن تحال إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي أية نزاعات قد تنشأ بينهم حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية إذا لم يكن في المستطاع تسويتها بالمفاوضات المباشرة. فإذا لم تكن إحدى الدولتين طرفي النزاع، أو كلتاهما، طرفا في بروتوكول 16 كانون الأول/ديسمبر 1920 المتعلق بالمحكمة الدائمة للعدل الدولي يحال النزاع، باختيارهما ووفقا للقواعد الدستورية لدى كل منهما، إما إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي أو إلى هيئة تحكيمية تشكل وفقاً لاتفاقية 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907 المعنية بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية، أو إلى أية هيئة تحكيمية أخرى.

المادة 9

لأي من الأطراف الساميين المتعاقدين، حين يوقع هذه الاتفاقية أو يصدقها أو ينضم إليها، أن يعلن أن قبوله لهذه الاتفاقية لا يلزم بعض أو جميع الأقاليم الموضوعة تحت سيادته أو ولايته أو حمايته أو سلطانه أو وصايته بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية كلها أو بعضها، ويكون له أن ينضم في وقت لاحق، بصورة منفصلة، باسم أي واحد من تلك الأقاليم أو بصدد أي حكم لا يكون أي واحد من الأقاليم المذكورة طرفاً فيه.

المادة 10

إذا حدث أن اعتزم أحد الأطراف الساميين المتعاقدين الانسحاب من هذه الاتفاقية، وجب إبلاغ هذا الانسحاب بإشعار خطي إلى الأمين العام لعصبة الأمم، الذي يقوم فورا بإرسال صورة مصدقة طبق الأصل من هذا الإشعار إلى جميع الأطراف الساميين المتعاقدين الآخرين، مع إعلامهم بالتاريخ الذي تم استلامه فيه.

ولا يسري مفعول هذا الانسحاب إلا إزاء الدولة التي قامت بالإشعار به وإلا بعد انقضاء سنة على وصول الإشعار إلى الأمين العام لعصبة الأمم.

وفي وسع الدولة أن تنسحب أيضا بصورة منفصلة بصدد أي إقليم موضوع تحت سيادتها أو ولايتها أو حمايتها أو سلطانها أو وصايتها.

المادة 11

تظل هذه الاتفاقية، التي ستحمل تاريخ هذا اليوم والتي يتساوى في الحجية نصاها الفرنسي والإنكليزي، معروضة لتوقيع الدول الأعضاء في عصبة الأمم عليها حتى يوم أول نيسان/أبريل 1927.

وعلى أثر ذلك يسترعي الأمين العام لعصبة الأمم إلى هذه الاتفاقية نظر الدول التي لم توقعها، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في عصبة الأمم، ويدعوها إلى الانضمام إليها.

وعلى الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتفاقية أن تشعر الأمين العام لعصبة الأمم برغبتها خطيا وأن ترسل إليه صك الانضمام، الذي يودع في محفوظات العصبة.

ويقوم الأمين العام فورا بإرسال صورة مصدقة طبق الأصل من الإشعار ومن صك الانضمام إلى الأطراف الساميين المتعاقدين الآخرين، مع إعلامهم بالتاريخ الذي تم استلامهما فيه.

المادة 12

هذه الاتفاقية خاضعة للتصديق، وتودع صكوك التصديق في مكتب الأمين العام لعصبة الأمم، الذي يقوم بإعلام جميع الأطراف الساميين المتعاقدين بهذا الإيداع.

يبدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية إزاء كل دولة من تاريخ إيداعها صك تصديقها أو انضمامها.

وإثباتا لذلك، ذيل الممثلون المطلقو الصلاحية هذه الاتفاقية بتواقيعهم.

حرر في جنيف في اليوم الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر عام ألف وتسعمائة وستة وعشرين، على أصل وحيد يودع في محفوظات عصبة الأمم. وترسل نسخة مصدقة من هذا الأصل إلى كل دولة موقعة.

500 وفاة سنويا أثناء الحجز في انجلترا وويلز

بي بي سي - حقوق:
كشف تقرير جديد أن ما بين 500 إلى 600 شخص يموتون سنويا أثناء احتجازهم في إنجلترا وويلز.
وقد أعد منتدى منع الوفاة أثناء الاحتجاز هذا التقرير الذي اطلع البي بي سي على نسخة منه قبل نشره في وقت لاحق.
ويشمل العدد حالات الوفاة التي تحدث في السجون وزنازين الشرطة والمستشفيات المؤمنة ومؤسسات أخرى، كما يتضمن حالات الوفاة الطبيعية والانتحار والقتل.
وكان المنتدى قد تكون للعمل على خفض عدد الوفيات التي تحدث أثناء الاحتجاز، إلا أن كثيرين يرون أنه كيان عديم الجدوى يفتقر إلى الموارد.
ويهدف المنتدى إلى توفير معلومات أفضل تكون كفيلة بمنع وقوع الوفاة أثناء الاحتجاز.

كيان عقيم

إلا أن جماعة «الاستجواب» التي تعمل على لفت الأنظار إلى ما يحدث أثناء احتجاز الأشخاص، ترى أن المنتدى «عقيم» بسبب افتقاره للسلطة والموارد المالية.
وكان المنتدى قد تكون بعد أن طالبت اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان وزارتي الداخلية والصحة بتشكيل كيان متعدد الأفرع لمراقبة الوفاة أثناء الاحتجاز في أي شكل من الأشكال بما في ذلك داخل مستشفيات الأمراض العقلية.
ويرأس المنتدى جون فادام، الرئيس القانوني للجنة المساواة وحقوق الإنسان التي ستبدأ عملها قريباً، الذي كان في الماضي نائبا لرئيس لجنة التحقيق في الشكاوى ضد رجال الشرطة.
وليس للمنتدى موارد مالية مستقلة إلا أنه يتطلع للقيام بدور فعال ضمن المؤسسات التي تعمل في مجال مراقبة تطبيق العدالة.
وقد صرحت بولين كامبل التي توفيت ابنتها ساره أثناء وجودها في الحجز للبي بي سي، بأن من الضروري تطوير نظام العمل في هذا المجال.
وتقول «أعتقد أن السجون تزدحم بكل أنواع البشر وهي تستخدم كسلال قمامة اجتماعية تحوي المختلين عقليا ومدمني المخدرات والكحوليات وعديمي المأوى وما إلى ذلك».
وتضيف قائلة: «وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن لدينا نسبة كبيرة من السجناء الذين يعانون من الاضطرابات النفسية، فمن المحتم أن تقع هذه الوفيات المأساوية ما لم تتخذ إجراءات لمنع وقوعها».

تشمل الأرقام الحديثة الوفيات داخل السجون البريطانية

الجمعية تنتج إعلانات تلفزيونية توعوية

تعمل الجمعية في الوقت الحاضر على إنتاج عدد من الأفلام الإعلانية التلفزيونية التي تهدف للتوعية العامة في مجال الحقوق والتعريف بالجمعية.
وتقوم إحدى وكالات الإنتاج المحلية بإضفاء اللمسات النهائية على إعلانيين وثلاثة فلاشات (تكست) سريعة، سيتم عرضها في عدد من القنوات الفضائية في الفترة القادمة.
وتهدف الجمعية من خلال بث هذه الإعلانات الوصول إلى أكبر شريحة ممكنه من الجمهور.

نافذة

الجمعية في الجوف

الفرحة الكبيرة التي تلاحظها الجمعية بين أهالي المناطق عند افتتاح فروعها تزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتقها، وترفع مستوى التوقعات لدى المواطنين والمقيمين في تلك المناطق، وهي فرحة تعكس ترحيبا شعبيا كبيرا بهذا القادم «المنقذ»، الذي سيحل كل المشكلات، وينهي كل المظالم، ويعيد كل الحقوق المسلوبة إلى أصحابها.
ومع حرص القائمين على الجمعية على النجاح والارتقاء لمستوى هذه التطلعات، فإن الجمعية وحدها لا يمكن أن تحقق شيئا دون تعاون الجهات الحكومية والأهلية الأخرى ودون تفهمها لدورها ووظيفتها، وستبذل الجمعية من جانبها قصارى جهدها كي تكون عند حسن ظن الجميع لتقوم بعملها الرئيس كراصد ومراقب و «وسيط خير» بين «الشاكين» و«المشتكى عليهم»، بين «المظلومين» و«الظالمين»، بين «الضحايا» و«الجلادين».
وبافتتاح الجمعية فرعها الرابع بالجوف في أواخر شعبان الماضي، تكون قد استكملت تغطية الأقاليم الرئيسة بالمملكة؛ حيث يوجد فرع مكة المكرمة بالإضافة لمكتب العاصمة المقدسة في الإقليم الغربي، وفرع الدمام في الإقليم الشرقي، وفرع جازان في الإقليم الجنوبي، ومقرها الرئيس بالرياض في الإقليم الأوسط. ورغم توافر وسائل الاتصال الحديثة التي يمكن من خلالها الاتصال بالجمعية من أي بقعة في المملكة، فإن الجمعية تولي هذه الفروع اهتمامها ليس فقط من أجل تسهيل الوصول الشخصي إليها، ولكنها تهدف أيضا من خلال هذه الفروع إلى معالجة المشكلات العامة التي يختص بها كل إقليم، كما تسهل الفروع عملية التواصل والمتابعة والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المختصة في المناطق نفسها، وبالتالي يتم حل كثير من المشكلات والشكاوى محليا دون حاجة للاتصال بالمقر الرئيس وإغراقه بالقضايا والمشكلات الواردة من مختلف مناطق المملكة، ومن مهامها أيضا توظيف الفعاليات والوسائل المحلية لتوعية المجتمعات في المناطق البعيدة ونشر ثقافة حقوق الإنسان فيها، بالإضافة إلى الإشراف على المكاتب المحلية التي سيتم افتتاحها في مدن المملكة الرئيسة.

أ. د. عبدالرحمن العناد
رئيس لجنة الثقافة والنشر

هيئة التحرير

حقوق
نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

المشرف العام
د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

رئيس التحرير
أ.د. عبدالرحمن بن حمود العناد
رئيس لجنة الثقافة والنشر
aalenad@yahoo.com

مدير التحرير
غازي القحطاني
gm_4004@yahoo.com

عناوين الجمعية:
المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض هاتف: 012102223 فاكس: 012102202 ص.ب: 1881 الرياض 11321
فرع منطقة مكة المكرمة: حي المحمدية- طريق المدينة النازل هاتف: 026222261 فاكس: 026222196 - 026227235 ص.ب: 116664 جدة 21391
فرع منطقة جازان: هاتف: 073175566 / 073170044 - فاكس: 073173344 ص.ب: 476
فرع منطقة الجوف: سكاكا- حي العزيزية هاتف:046258144 - فاكس: 046258155 - ص.ب: 2766
فرع المنطقة الشرقية: هاتف: 038098353 - فاكس: 038098354 ص.ب 15578 الدمام 31454
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف: 5545211 (02) - فاكس: 5545212 (02)

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر عن رأي الجمعية
موقع الجمعية: WWW.NSHRSA.ORG
ردمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧
تصميم وإخراج
مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام
ASBAR CENTER FOR STUDIES, RESEARCH & COMMUNICATIONS